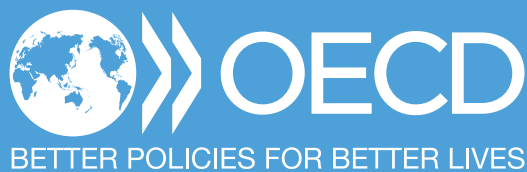


2012



توصيات المجلس بشأن السياسة  
التنظيمية والإدارة الرشيدة

## لجنة السياسة التنظيمية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أنيط بلجنة السياسات التنظيمية مهمة مساعدة الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة في بناء وتعزيز القدرات اللازمة لتحسين الجودة التنظيمية و الإصلاح التنظيمي . وقد عُزرت اللجنة بفريق عمل من قسم السياسات التنظيمية التابع لإدارة الإدارة العامة والتنمية الإقليمية.

يدعم التركيز المتميز لدى إدارة الإدارة العامة والتنمية الإقليمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على التطوير المؤسسي وتنفيذ السياسات تبادل المعرفة ونشر الممارسات الفضلى في ظل الظروف المتباينة في مختلف المجتمعات والأسواق. فالهدف هو مساعدة الدول على بناء أنظمة حكومية أفضل وتنفيذ السياسات على كل من المستويين الوطني والإقليمي بحيث تفضي تلك السياسات إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

للحصول على معلومات إضافية حول السياسة التنظيمية، يرجى زيارة موقعنا على العنوان: [www.oecd.org/regreform](http://www.oecd.org/regreform) أو التواصل مع نيكولاي ماليشيف (nikolai.malyshev@oecd.org) أو مع غريغوري باوندز (Gregory.bounds@oecd.org) أو فيصل نارو (Faisal.naru@oecd.org)

## كلمة الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عن قصور بالغ في أنظمة الحكم والتنظيم القانوني الأمر الذي أخل بثقة الجمهور في المؤسسات الخاصة والعامة على حد سواء. ففي خضم حالة غياب اليقين الاقتصادية، لابد من إرساء إطار تنظيمي وطني وفاعل لضمان عمل الأسواق بشفافية وكفاءة لإعادة توليد الثقة واستعادة النمو.

اذ تشكل توصيات مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن السياسة التنظيمية والإدارة الرشيدة أول إعلان دولي شامل خاص بالسياسة التنظيمية منذ نشوب الأزمة [المالية العالمية]. وهذه التوصية تنص على ما يأتي:

« تزويد الحكومات بدليل واضح في الوقت المناسب بخصوص المبادئ والآليات والمؤسسات اللازمة لتحسين وضع الأطر التنظيمية و تطبيقها ومراجعتها والوصول بها إلى أعلى المستويات؛

« توجيه المشورة للحكومات بخصوص الاستخدام الفعال للأنظمة بما يحقق نتائج أفضل على مستوى المجتمع والبيئة والاقتصاد؛

« الدعوة لأسلوب «بضم كافة أجهزة الحكومة» في عملية الإصلاح التنظيمي مع التركيز على أهمية التشاور والتنسيق والتواصل والتعاون لمواجهة التحديات التي يفرضها الترابط المتداخل للقطاعات والسياقات الاقتصادية المختلفة.

وبحكم مسئوليتها في مساعدة الدول الأعضاء والشريكة على بناء وتعزيز القدرات في مجال تحسين الجودة التنظيمية والإصلاح التنظيمي، تولت لجنة السياسة التنظيمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تطوير هذا الدليل التنظيمي المبني على تحليل متعمق امتد لأكثر من عقد من الزمان لتجربة المنظمة في تنفيذ الإصلاح التنظيمي المنهجي. وقد صيغت التوصية في فترة امتدت لإثني عشر شهرا شهدت مشاركة موسعة من المجتمع المدني واللجنة الاستشارية لاتحادات العمال واللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعية ولجان المنظمة الأخرى وأمانتها العامة.

تشكل التوصية الجديدة الصادرة عن المنظمة النظرة العميقة والإقرار والإرادة السياسية للدول الأعضاء للترويج لمبدأ سياسات تنظيمية أفضل من أجل حياة أفضل. واني أحث الأعضاء على المبادرة إلى استخدام هذه التوصية وتنفيذها لدعم الحكومات لتكون أكثر فعالية ولتشجيع تنمية مجتمعات خضراء تعيش حالة من الرخاء والمشاركة المجتمعية الكاملة.

أنجيل غوريا

الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

## كلمة رئيس لجنة السياسات التنظيمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في ظل الأزمة المالية العالمية، اكتسبت الأطر التنظيمية السليمة أهمية لا سابق لها. فالتنظيم الجيد ضروري إذا ما رغبتنا في اقتصاد كفو يلبي الأهداف الاجتماعية والبيئية المهمة. ولكن التوصل إلى التنظيم الجيد يتطلب عملا دعويا وجهدا لا ينضب.



التوصية الجديدة لمجلس السياسات التنظيمية والإدارة الرشيدة هي ثمار تحليل متعمق لأفضل الممارسات كما عرفته لجنة السياسات التنظيمية على مدار عقد من المراجعات في دول المنظمة. وهي نتاج تفكير نضج مع مرور الوقت وتعلم من التجربة في هذا المجال المعقد من السياسات. تضع التوصية إطارا منهجيا للإدارة الرشيدة قادرا على إضفاء تحسينات متواصلة على جودة التنظيمات. كما يقدم المشورة للحكومات بخصوص النهوض بالمؤسسات وتطبيق أدوات الإدارة التنظيمية، وتوفر أيضا معايير أو علامات قياس عملية يمكن للدول استخدامها لقياس قدرتها على تطوير وتنفيذ تنظيمات جيدة.

لقد أدرك المشاركون في المؤتمر الدولي الذي نظّمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان «السياسة التنظيمية: نحو أجندة سياسات جديدة» والمنعقد في تشرين أول 2010 الأهمية المتزايدة للتنظيم الجيد لمواجهة التحديات التي تعصف بالدول كافة، ما حدا بهم الدعوة إلى مبادئ جديدة توجه السياسات التنظيمية. وقد عكف أعضاء لجنة السياسة التنظيمية على صياغة توصية مجلس السياسات التنظيمية والإدارة الرشيدة خلال الشهور التالية لهذا المؤتمر. حيث بني العمل على مناقشات مستفيضة في اللجنة نفسها وعلى مشاورات عامة موسعة طالت مختلف مسودات التوصية.

وتشكل هذه التوصية أساسا لحوار أكثر وضوحا مع الأعضاء وغير الأعضاء بخصوص السياسات والممارسات والمؤسسات اللازمة لإدخال تحسينات منهجية على جودة التنظيم. ومن شأن هذا الحوار أن يسهل وضع ممارسات لمؤشرات قياسية وصياغة إطار لتقديم المشورة للدول الساعية للمضي في تطبيق إدارة تنظيمية أفضل عندما تكون القدرات المتوفرة فيها ضعيفة.

وبصفتي الرئيس القادم للجنة السياسات التنظيمية، فإنه لشرف بالنسبة لي أن أحظى بفرصة دعم هذه التوصية والإشادة بها.

غارى بانكس أ. و.  
رئيس لجنة السياسات التنظيمية، منظمة التعاون  
الاقتصادي والتنمية  
رئيس مفوضية الإنتاجية في أستراليا

## توصية المجلس بخصوص السياسة التنظيمية والإدارة الرشيدة

المجلس،

بعد الاطلاع على المادة 1، الفقرات 2) و3 و5ب) من ميثاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة في 14 كانون أول 1960؛

وبعد الاطلاع على توصية المجلس لتحسين جودة الأنظمة الحكومية [ج(95)21/نهائي]، بما في ذلك قائمة المراجعة التي وضعتها المنظمة لغايات اتخاذ القرار التنظيمي؛

وبعد الاطلاع على تقرير المنظمة الصادر سنة 1997 بخصوص الإطار التنظيمي [C/MIN(97)10 (summary) and C/ MIN(97)10/ADD] والمبادئ التوجيهية لجودة التنظيمات والأداء الصادرة سنة 2005 [C(2005)52] and CORR1 وقائمة التحقيقات الخاصة بإصلاح التنظيم [SG/SGR(2005)4]، وتوصية المجلس بخصوص تقييم المنافسة [C(2009)130]؛

وبالإشارة إلى التقدم الملموس الذي حققه الأعضاء وغير الأعضاء في تحسين جودة الأنظمة والأدوات والمؤسسات من أجل تمكينها من اتخاذ قراراتها مبنية على الأدلة والبراهين؛

وبالإشارة إلى التحديات التي تواجه الحكومات اليوم وفي المستقبل المنظور وإلى كونها تنطوي على مشاكل تتعلق بالبعد التنظيمي ولم يتم التعامل معها منهجيا في قرارات المنظمة السابقة أو في توصياتها ومبادئها؛

وبالإقرار بأن الديمقراطية وسيادة القانون تعتمد على تدعيم أطر تنظيمية سليمة؛

وبالإقرار بأن تلك الأنظمة تشكل أحد الروافع الجوهرية التي يمكن للحكومات اتخاذ التدابير اللازمة بمقتضاها لتعزيز الرخاء الاقتصادي ورفع مستوى الرفاه وتحقيق المصلحة العامة؛

وبالإقرار بقدرة الأنظمة حسنة التصميم على توليد مزايا اجتماعية واقتصادية كبيرة تتخطى تكلفة الأنظمة وتسهم بالرفاه الاجتماعي؛

وبالإشارة إلى أن السياسة التنظيمية - باعتبارها إطار السياسات الحكومية الذي تعد أنظمتها بمقتضاه وتقييمها وتراجعها، يجب أن يتم تنفيذها على أعلى المستويات من خلال مكتب الرئاسة أو رئيس الوزراء و أن تدعو لتنفيذ ممارسات الإدارة الرشيدة في مجمل الدوائر والمستويات الحكومية؛

وإقرارا بأن الأزمات المالية ودورات الاقتصاد والابتكار والتغير الاجتماعي والتحديات البيئية والبحث عن مصادر جديدة للنمو تركز على أهمية الأطر التنظيمية للأسواق والمجتمعات التي تعمل بشكل جيد وكذلك أهمية السياسات التنظيمية والمؤسسات في التكيف مع العلاقات المتداخلة بين مختلف القطاعات والسياقات الاقتصادية؛

وإقرارا بالدور القيادي الذي أدته المنظمة في المجتمع الدولي للحث على الإصلاح التنظيمي وعلى تنفيذ ممارسات تنظيمية سليمة من خلال أسلوب يضم كافة أجهزة الحكومة؛ و

إقراراً بأن الغرض من إنشاء لجنة السياسات التنظيمية سنة 2009 هو مساعدة الأعضاء وغير الأعضاء على بناء وتدعيم القدرات لتحسين جودة تنظيم وإصلاحه؛

وبناء على مقترح من لجنة السياسات التنظيمية:

#### 1. توصي الأعضاء بالآتي:

1. الالتزام على أعلى المستويات السياسية بسياسة صريحة تضم كافة أجهزة الحكومة لضمان الجودة التنظيمية. وينبغي أن تكون لتلك السياسة أهداف واضحة وأطر لتنفيذها للتأكد من أنه في حال استخدام الأنظمة فإن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تبرر التكاليف وأنه تم دراسة توزيع الآثار المترتبة على تطبيق تلك الأنظمة بالنسبة لمختلف فئات المجتمع مع تعظيم الفوائد الصافية التي يمكن جنيها من وراء تلك الأنظمة.
2. الالتزام بمبادئ الحكومة المفتوحة بما في ذلك الشفافية والمشاركة في العملية التنظيمية للتأكد من أن الأنظمة تخدم المصلحة العامة وأنها تبنى على أسس مدروسة للاحتياجات الشرعية للأطراف المعنية والمتأثرة بالنظام. وهذا يشمل توفير فرص حقيقية (بما في ذلك عبر الإنترنت) للجمهور للمساهمة في عملية تحضير مشاريع الأنظمة المقترحة ومتابعة جودة التحليلات الداعمة. وينبغي أن تضمن الحكومات أن تكون الأنظمة مفهومة وواضحة بحيث يسهل على الأطراف [المتأثرة بها] فهم حقوقهم واجباتهم.
3. وضع آليات وإنشاء مؤسسات قادرة على الرقابة الفعالة على إجراءات السياسة التنظيمية وأهدافها وعلى دعم وتنفيذ السياسة التنظيمية بما ينهض بجودة التنظيم.
4. دمج تقييم الأثر التنظيمي في المراحل المبكرة من عملية وضع السياسات لصياغة المقترحات التنظيمية الجديدة. تحديد أهداف واضحة للسياسات وتقييم ما إذا كان النظام ضروريا وكيف يمكن تعظيم مستوى فعاليته وكفاءته في تحقيق تلك الأهداف مع التفكير في الوسائل غير التنظيمية ومقارنة الفوائد المتوقعة للأساليب المختلفة التي يتم تحليلها بغرض اختيار الأسلوب الأفضل.
5. تنفيذ برنامج منهجي لمراجعة الأنظمة الرئيسية القائمة مع أهداف السياسات المعرفة بشكل واضح بما في ذلك دراسة التكاليف والمنافع وذلك لضمان بقاء الأنظمة موكبة لعصرها تبرر وأن هناك مبرر للتكاليف المترتبة عليها، وأن تلك التكاليف تستخدم بكفاءة، وأن تلك الأنظمة متجانسة وتحقق الأهداف المرجوة من السياسات.
6. نشر تقارير دورية عن أداء سياسات وبرامج الإصلاح التنظيمية وعن السلطات العامة التي تطبق تلك الأنظمة. كما يجب أن تشمل تلك التقارير على معلومات حول أداء الأدوات التنظيمية مثل تقييم الأثر التنظيمي وعمليات التشاور مع الجمهور ومراجعات الأنظمة القائمة في الواقع العملي.
7. وضع سياسة متجانسة تغطي دور ومهام الهيئات التنظيمية بغرض رفع مستوى الثقة بأن القرارات التنظيمية يتم اتخاذها بناء على أسس موضوعية وحيادية ومتسقة بدون أي تضارب للمصالح أو تحيز أو نفوذ غير سليم.
8. التأكد من فعالية الأنظمة المستخدمة لمراجعة مدى قانونية وعدالة الإجراءات النابعة من الأنظمة وكذلك القرارات الصادرة عن الهيئات المخولة بوضع العقوبات التنظيمية. والتأكد من إمكانية حصول المواطنين والشركات على أنظمة المراجعة لقاء تكلفة معقولة والتأكد من حصولهم على القرارات في الوقت المناسب.
9. كلما كان ذلك ملائماً، إجراء تقييم للمخاطر وإدارتها وإعداد استراتيجيات للتواصل متعلقة بها بغرض تصميم وتنفيذ الأنظمة وذلك بغية التأكد من أن الأنظمة تستهدف الفئات المراد استهدافها وأنها فعالة. ويجب على القائمين على التنظيم أن يقيموا كيفية إنفاذ الأنظمة وعليهم أن يصمموا استراتيجيات تنفيذ وإنفاذ متجاوبة مع الوضع.
10. تشجيع الترابط التنظيمي – حيثما يكون ذلك ملائماً - من خلال آليات تنسيق تشمل مختلف مستويات الحكومة على المستوى فوق الوطني والقومي والمحلي، وتحديد القضايا التنظيمية التي تمس عدة قطاعات على كافة مستويات الحكومة بغرض تعزيز تماسك الأساليب التنظيمية وتفاذي الازدواجية أو التضارب في الأنظمة.

11. تعزيز بناء القدرات ورفع مستوى الأداء في مجال الإدارة التنظيمية على مستويات الحكومة الإقليمية والمحلية أي ما دون المستوى الوطني [وحدات الحكم المحلي].
12. عند القيام بوضع إجراءات تنظيمية يجدر النظر في كافة المعايير الدولية وأطر التعاون الدولي في المجال نفسه، وحيثما يكون ذلك مناسباً دراسة آثارها المحتملة على الأطراف من خارج نطاق الولاية والاختصاص.
- II. وتوصي الأعضاء باتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذ معايير عالية ولتحسين العملية التنظيمية ولاستخدام الأنظمة بحكمة في السعي نحو تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبأن يأخذوا بالحسبان المبادئ الواردة في التوصية، المذكورة بإسهاب كبير في الملحق الخاص بتلك التوصية والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منها.
- III. وتدعو الأعضاء والأمين العام لنشر هذه التوصية؛
- IV. وتدعو الدول غير الأعضاء إلى التفكير بهذه التوصية والالتزام بها.
- V. وتوجه تعليماتها للجنة السياسة التنظيمية لمتابعة تنفيذ هذه التوصية ورفع التقارير بشأنها للمجلس خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنين بعد تبني التوصية بحيث تصبح تلك المتابعة عملية دورية فيما بعد، وذلك بالتشاور مع اللجان ذات الصلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- تم تبني توصية المجلس المختص بالسياسات التنظيمية والحكم في 22 آذار 2012.

## ملحق بتوصية

### المجلس المختص بالسياسة التنظيمية و الإدارة الرشيدة

1. الالتزام على أعلى المستويات السياسية بسياسة صريحة تضم كافة أجهزة الحكومة لضمان الجودة التنظيمية. وينبغي أن تكون لتلك السياسة أهداف واضحة وأطر لتنفيذها للتأكد من أنه في حال استخدام الأنظمة فإن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تبرر التكاليف وأنه تم دراسة توزيع الآثار المترتبة على تطبيق تلك الأنظمة بالنسبة لمختلف فئات المجتمع مع تعظيم الفوائد الصافية التي يمكن جنيها من وراء تلك الأنظمة.

1.1 تعرف السياسة التنظيمية العملية التي تلجأ إليها الحكومة في تحديدها للهدف من السياسة لتقرر ما إذا كانت ستستخدم النظام (التنظيم) كأداة لتطبيق سياسات معينة وبالتالي تعد مسودة وتتبنى نظاما من خلال قرار مدروس مبني على أدلة وبراهين. السياسة الصريحة التي تضمن أن تكون الأنظمة والأطر التنظيمية تخدم المصلحة العامة يجب أن تلزم الحكومة بما يلي:

« تبني دورة سياسة متواصلة لاتخاذ القرار التنظيمي بدءا من تحديد أهداف السياسات وحتى تصميم النظام وتقييمه؛

« استخدام النظام عندما يكون ذلك مناسباً لتحقيق أهداف السياسة، وتطبيق توصية المجلس لتحسين نوعية الأنظمة الحكومية [C(95)21/FINAL]

« متابعة نظام إدارة تنظيمية يشتمل على تقييم أثر التنظيم قبل إنفاذه وعلى تقييم لاحق بحيث يتم استخدام نتائج التقييم كمكونات أساسية في عملية وضع القرارات على أساس الأدلة والبراهين.

« شرح واضح لأهداف السياسة التنظيمية واستراتيجياتها والمنافع التي يمكن جنيها منها؛

« إجراء مراجعة منهجية دورية للأنظمة القائمة بحيث يتم تحديد البالي منها وغير الكافي وغير الكفؤ والعمل على إلغائه أو استبداله؛

« تطوير استراتيجية للتواصل وتنفيذها وتقييمها بغرض ضمان الدعم المتواصل لأهداف الجودة التنظيمية.

1.2 حتى تتمكن الحكومات من تحقيق النتائج، يتعين عليها أن:

« تتبنى أسلوباً متكاملًا يأخذ بعين الاعتبار مجمل السياسات والمؤسسات والأدوات على كافة مستويات الحكومة وفي سائر القطاعات بما يشمل دور الجهة المعنية بالتشريع في ضمان جودة القوانين؛

« تفر بأهمية المكونات المحددة مثل تقييم الأثر والتبسيط الإداري ولكن دون أن تكتفي بها كبديل عن البرنامج الشامل؛



« تأخذ بعين الاعتبار آثار التنظيم على المنافسة وعلى النمو الاقتصادي؛

« تلتزم بتطبيق مبادئ السياسة التنظيمية عند إعداد الأنظمة التي يتم من خلالها تنفيذ السياسات القطاعية؛ والسعي لضمان خدمة تلك الأنظمة للمصلحة العامة في مجال تشجيع والاستفادة من التجارة والمنافسة والابتكار مع التقليل من مخاطر النظام إلى القدر الممكن؛

« ترصد أثر الأنظمة والعمليات التنظيمية؛

« تضع برامج للتخفيف من التكاليف الإدارية وتكاليف الالتزام بالقانون بدون المساس بالأهداف التنظيمية؛

1.3 يجب على الحكومات أن تطور قدرتها الاستراتيجية وأن تمضي بها بحيث تظل السياسة التنظيمية وجيهة وفعالة و يمكن تكييفها بحيث تستجيب للتحديات الناشئة. وهذه إحدى المهام الجوهرية للحكومة لتضمن أن توفر التنظيمات القائمة المستوى الضروري من الحماية لمواطنيها بما في ذلك توفر القدرة الاستراتيجية على دراسة وتحديد ما إذا كان التدخل التنظيمي ضروريا وما إذا كان سيحقق الفعالية المطلوبة.

1.4 يجب على الحكومات أن تصدر بيانا رسميا وملزما يشدد على الإصلاح التنظيمي بما في ذلك إرشادات توجيهية لاستخدام الأدوات والإجراءات الخاصة بالسياسة التنظيمية. كما عليها أن تحلل تصميم الأطر المؤسسية وأن تقدر الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة التنظيمية بما يشمل إنفاذ التنظيم لضمان أن تكون تلك السياسات مناسبة وقادرة على التغلب على الفجوة التنظيمية.

1.5 ينبغي أن تتضمن السياسة التنظيمية تفضيل للأنظمة التي تحقق الأداء المطلوب بحيث عمل الأسواق بكفاءة.

1.6 ينبغي أن تحدد السياسة التنظيمية بشكل واضح مسؤوليات الوزراء عن وضع السياسة التنظيمية حيز التنفيذ ضمن المسؤوليات المدرجة في حقائبهم الوزارية. كما يجب على الحكومات التفكير في تعيين وزير بعينه ليتولى المسؤولية السياسية عن متابعة وتحسين سير العمل بالسياسة التنظيمية على مستوى الحكومة بكامل هيئاتها بحيث يرصد الجودة التنظيمية ويتولى القيادة والرقابة على الإدارة التنظيمية. يجب أن يشتمل دور هذا الوزير على:

« متابعة تنسيق نشاطات الإصلاح التنظيمي في مجمل الوزارات [الحقائب الوزارية] ورفع التقارير بشأنها؛

« رفع التقارير بخصوص أداء نظام الإدارة التنظيمية ومقارنته بالنتائج المخطط لها؛

« تحديد الفرص لإضفاء التحسينات الشاملة للنظام بأكمله على بيئة العمل الخاصة بالسياسة التنظيمية وعلى ممارسات الإدارة التنظيمية.

2. الالتزام بمبادئ الحكومة المفتوحة بما في ذلك الشفافية والمشاركة في العملية التنظيمية للتأكد من أن الأنظمة تخدم المصلحة العامة وأنها تبنى على أسس مدروسة للاحتياجات الشرعية للأطراف المعنية والمتأثرة بالنظام. وهذا يشمل توفير فرص حقيقية (بما في ذلك عبر الإنترنت) للجمهور للمساهمة في عملية تحضير مشاريع الأنظمة المقترحة ومتابعة جودة التحليلات الداعمة. وينبغي على الحكومات أن تضمن أن تكون الأنظمة مفهومة وواضحة بحيث يسهل على الأطراف [المتأثرة بها] فهم حقوقهم وواجباتهم.

2.1 ينبغي على الحكومات أن تضع سياسة واضحة تحدد كيفية عقد مشاورات مفتوحة ومتوازنة مع الجمهور في عملية تطوير القواعد.

2.2 يجب على الحكومات أن تتعاون مع الأطراف المعنية لمراجعة التنظيمات القائمة وإعداد تشريعات جديدة، وذلك من خلال:

« المبادرة إلى إشراك الأطراف المعنية خلال عملية وضع الأنظمة وتصميم مشاورات تعظم جودة المعلومات التي يتم تلقيها وتزيد مستوى الاستفادة منها.

« التشاور بخصوص كافة النواحي الخاصة بتحليل تقييم الأثر واستخدام تقييم الأثر على سبيل المثال كجزء من العملية التشاورية؛

« توفير أكبر قدر ممكن من المواد ذات الصلة للجمهور من الملفات التنظيمية بما في ذلك التحليلات الداعمة وأسباب القرارات التنظيمية وكذلك كافة البيانات ذات الصلة؛

« بناء المراجعات التي تتم على الأنظمة على أساس احتياجات المتأثرين بالنظام والتعاون معهم طوال مرحلة تصميم وإجراء المراجعات بما في ذلك وضع الأولويات وتقييم التنظيمات وصياغة مقترحات للتبسيط؛

« تقييم الآثار التنافسية للتشريع على مختلف الأطراف الاقتصادية الفاعلة في السوق.

2.3 تطبيق تحليل الأداء بشكل منظم للتشريعات والأنظمة التنظيمية لقياس مدى فعاليتها آخذين بالحسبان من بين أمور أخرى تبعاتها على الأطراف المتأثرة بها وكيفية استقبالهم لها. وعرض نتائج تلك التحليلات على الجمهور.

2.4 التأكد من أن كافة السياسات والممارسات المستخدمة للتفتيش وإنفاذ التنظيم تحترم الحقوق الشرعية للخاضعين لها، وأنه قد تم تصميمها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة العامة من خلال الامتثال والإنفاذ وأنها تتفادى الأعباء غير الضرورية التي يمكن أن تلقى على عاتق الخاضعين لعمليات التفتيش.

2.5 يجب أن تكون هناك إمكانية لحصول الجمهور على الأنظمة بسهولة. ولا بد من إنشاء قاعدة بيانات تنظيمية وتشريعية كاملة يتم تحديث بياناتها أولاً بأول وإتاحتها بشكل مجاني للجمهور بطريقة تسمح للعامة بتصفحها من خلال نظام سهل الاستخدام عبر الإنترنت.

2.6 يجب أن يكون لدى الحكومات سياسة تشترط صياغة النصوص التنظيمية باستخدام لغة عمومية. ولا بد من توفير دليل إرشادي واضح حول كيفية الالتزام بتلك الأنظمة والتأكد من أن الأطراف المتأثرة بها تفهم حقوقها وواجباتها.

### 3. وضع آليات وإنشاء مؤسسات قادرة على الرقابة الفاعلة على إجراءات السياسة التنظيمية وأهدافها وعلى دعم وتنفيذ السياسة التنظيمية بما ينهض بجودة التنظيم

3.1 يجب إنشاء هيئة دائمة مسؤولة عن الرقابة التنظيمية تكون قريبة من مركز الحكومة للتأكد من أن التنظيمات تخدم السياسة المبنية على أسلوب يضم كافة أجهزة الحكومة. كما يجب تكييف الحل المؤسسي المحدد مع كل نظام من أنظمة الحكم.

3.2 لا بد من صياغة سلطة وصلاحيات هيئة الرقابة التنظيمية عن طريق وضعها في قانون أو أمر تنفيذي مثل ا. وفي أدائها لمهامها الفنية في تقييم وتقديم المشورة حول جودة تقييم الأثر، يجب أن تبقى الهيئة الرقابية بعيدة عن النفوذ السياسي.

3.3 يجب أن يناط بهيئة الرقابة التنظيمية مهمات أو وظائف عديدة تسمح بتشجيع عملية صنع القرار المبني على الأدلة والبراهين. ويجب أن تشمل تلك المهمات على:

« ضبط الجودة من خلال مراجعة جودة تقييم الأثر ورد القواعد المقترحة التي يكون تقييم الأثر المتعلق بها غير كاف ؛

« دراسة الإمكانيات التي تجعل من النظام أكثر فعالية بما يشمل التشجيع على النظر في الإجراءات التنظيمية في تلك المجالات من السياسات التي يمكن أن يكون هناك ضرورة للتنظيم؛

« المساهمة في التحسين المنهجي لتطبيقات السياسة التنظيمية؛

« تنسيق التقييم اللاحق بعد تنفيذ السياسات لمراجعتها بغرض صقل الأساليب المستخدمة في التقييم السابق؛

« توفير التدريب والإرشاد على تحليل واستراتيجيات تقييم الأثر بغرض تحسين الأداء التنظيمي.

3.4 ينبغي إجراء تقييم دوري لأداء الهيئة الرقابية بما في ذلك المراجعة التي تجريها لدراسات تقييم الأثر.

4. دمج تقييم الأثر التنظيمي في المراحل المبكرة من عملية وضع السياسات لصياغة المقترحات التنظيمية الجديدة. تحديد أهداف واضحة للسياسات وتقييم إذا ما كان التنظيم ضروريا وكيف يمكن تعظيم مستوى فعاليته وكفاءته في تحقيق تلك الأهداف مع التفكير في الوسائل غير التنظيمية ومقارنة الفوائد المتوقعة للأساليب المختلفة التي يتم تحليلها بغرض انتقاء الأسلوب الأمثل.

4.1 تبنى ممارسات خاصة بالتقييم السابق للأثر تتناسب مع أهمية النظام وتشمل تحليل للتكلفة مقارنة مع المنفعة وتنتظر في تأثيرات النظام على الرفاه أخذاً بالحسبان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما في ذلك توزيع تلك الآثار على المدى الزمني مع تحديد الأطراف التي من شأنها أن تستفيد وتلك الأطراف المحتمل أن تتحمل التكاليف.

4.2 ينبغي أن تتطلب سياسات تقييم الأثر السابق تعريف الاحتياجات المحددة من السياسة وأهداف النظام مثل تصويب الخلل في السوق أو الحاجة لحماية حقوق المواطن بما يبرر اللجوء لاستخدام النظام.

4.3 يجب أن تشمل سياسات تقييم الأثر السابق دراسة للوسائل البديلة للتعامل مع أهداف السياسة العامة بما في ذلك البدائل التنظيمية وغير التنظيمية لتحديد واختيار الأداة الأكثر ملاءمة أو للمزج بين الأدوات بغية تحقيق الأهداف من السياسة. ولا بد دائما من النظر في خيار عدم اتخاذ أي إجراء أو سيناريو خط القياس. ينبغي في معظم الأحوال أن يحدد التقييم السابق الوسائل التي من شأنها أن تحقق أكبر فائدة صافية ممكنة للمجتمع بما في ذلك الأساليب التكميلية على سبيل المثال من خلال المزج بين التنظيم والتثقيف والمعايير الطوعية.

4.4 عندما يكون لمقترحات الأنظمة آثار كبيرة، لا بد من إجراء تقييم كمي للتكاليف والمنافع والمخاطر كلما أمكن. وتشمل تكاليف النظام التكاليف المباشرة (وهي التكاليف الإدارية والمالية والرأسمالية) وكذلك تكاليف غير مباشرة (أي تكاليف الفرصة الضائعة) سواء كانت تلك التكاليف تتحملها الشركات أو المواطنون أو الحكومة. وحيثما يكون ذلك ذا صلة، لا بد أن يعطي التقييم السابق وصفا نوعيا لتلك الآثار التي يصعب أو يستحيل وصفها بشكل كمي مثل الآثار المتعلقة بالإنصاف والعدالة وكيفية توزيع آثار النظام على الفئات المختلفة.

4.5 يجب إجراء عملية تقييم الأثر التنظيمي بشكل علني كلما أمكن بحيث تكون مقترحات الأنظمة ومشاريعها متاحة للعامة. ولا بد من إعداد التقييم بطريقة مناسبة وضمن إطار زمني ملائم بحيث يمكن الحصول على مساهمات الأطراف المعنية والمساعدة في عملية اتخاذ القرار السياسي. تشمل الممارسة الرشيدة استخدام تقييم الأثر التنظيمي كجزء من عملية التشاور.

4.6 يجب أن تشير سياسات التقييم السابق إلى أن النظام يسعى لتحفيز، لا لتقويض، المنافسة ورفاه المستهلك. وهذا يعني أنه إذا كانت سياسات التقييم السابق تشير إلى أن الأنظمة التي تملئها منافع المصلحة العامة تؤثر على عملية المنافسة فإنه يجب على السلطات أن تدرس الطرق الكفيلة بالحد من الآثار المعاكسة وأن تجري تقييما حريصا لها مقارنة بالمنافع المعلنة من تلك الأنظمة. وهذا يشمل اكتشاف ما إذا كانت أهداف النظام غير قابلة للتحقق من خلال وسيلة أقل تقييدا.

4.7 عند إجراء عملية تحليل، ينبغي على المسؤولين:

« قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (وحيثما أمكن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي)، آخذين بالحسبان الآثار المحتملة على المدى البعيد والآثار الممتدة؛

« تقييم ما إذا كان تبني الأدوات الدولية الشائعة سوف يعالج بكفاءة القضايا المحددة ويعزز الترابط على المستوى العالمي مع تقليل اضطراب الأسواق الوطنية والدولية إلى الحد الأدنى؛

« تقييم الأثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإبراز كيفية التقليل من التكاليف الإدارية وتكاليف الامتثال إلى حدودها الدنيا.

4.8 لا بد من تعزيز تقييم الأثر التنظيمي بسياسات واضحة وبرامج تدريب وإرشادات توجيهية وآليات لضبط الجودة في جمع البيانات واستخدامها. كما يجب دمجها في مرحلة مبكرة من عملية وضع السياسات وتعزيز استخدامها في الهيئات الحكومية وعلى مستوى مركز الحكومة.

5. تنفيذ برنامج منهجي لمراجعة الأنظمة الرئيسية القائمة مقارنة مع أهداف السياسات المعرفة بشكل واضح بما في ذلك دراسة التكاليف والمنافع لضمان بقاء الأنظمة مواكبة لعصرها، وأن هناك مبرر للتكاليف المترتبة عليها، وأن تلك التكاليف تستخدم بكفاءة، وأن تلك الأنظمة متجانسة وتحقق الأهداف المرجوة من السياسات.

5.1 لا بد من دمج وسائل تقييم الأثر التنظيمي في البرامج الخاصة بدراسة ومراجعة التنظيمات القائمة. وينبغي أن تتضمن تلك البرامج هدف واضح وصريح لتحسين كفاءة التنظيمات وفعاليتها بما في ذلك تصميم الأدوات التنظيمية بطريقة أفضل وتقليل التكاليف التنظيمية على المواطنين وعلى الشركات كجزء من سياسة لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية.

5.2 يفضل تنظيم عمليات المراجعة بحيث يتم تقييم كافة الأنظمة المهمة بشكل منهجي على مدار الوقت وتعزيز التجانس والترابط بين مجموع القوانين والأنظمة وتقليل الأعباء التنظيمية غير الضرورية وضمان التعرف على النتائج المحتملة غير المقصودة للأنظمة. لا بد من إعطاء الأولوية لتحديد الأنظمة غير الفعالة والقوانين ذات الآثار الاقتصادية الكبرى على المستخدمين و/ أو الأثر على إدارة المخاطر. لا بد من التفكير في استخدام آلية دائمة للمراجعة يتم إدراجها في القواعد كأن تكون هناك بنود خاصة بالمراجعة في القوانين الأساسية ومواعيد انتهاء أجل التنظيمات الثانوية.

5.3 لا بد لأنظمة المراجعة من تحليل التقدم نحو تحقيق الترابط مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

5.4 يجب أن تشمل برامج التبسيط الإداري إجراءات لقياس الأعباء التراكمية للنظام حيثما يكون ذلك ممكنا والنظر في استخدام أهداف صريحة كوسيلة لتخفيف الأعباء الإدارية على المواطنين والشركات. ويجب أن تكمل الأساليب النوعية الأساليب الكمية بحيث يكون هناك استهداف أفضل للجهود.

5.5 استغلال الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة في التراخيص والتصاريح وغيرها من المتطلبات الإجرائية بغية دمج تقديم الخدمات تحت سقف واحد بشكل أكبر وجعلها تركز على المستخدم.

5.6 مراجعة الوسائل المطلوب بموجبها من المواطنين والشركات الاتصال بالحكومة لاستيفاء المتطلبات التنظيمية وتقليل تكاليف المعاملات.

6. نشر تقارير دورية عن أداء سياسات و برامج الإصلاح التنظيمية وعن السلطات العامة التي تطبق تلك الأنظمة. كما يجب أن تشمل تلك التقارير على معلومات حول أداء الأدوات التنظيمية مثل تقييم الأثر التنظيمي وعمليات التشاور مع الجمهور ومراجعات المنظمات القائمة في الواقع العملي.

6.1 مراجعة فعالية البرامج لتحسين نفاذ النظام داخل الحكومة لضمان فعالية تلك البرامج وكفاءتها وتحقيقها لأهداف معرفة بشكل واضح لتقديم الخدمات للجمهور.

6.2 تصميم استراتيجيات لجمع وإدارة المعلومات وتقييمها بغية التأكد من توفر المعلومات اللازمة العالية الجودة لإعداد التقارير مع تفادي فرض أعباء إدارية غير ضرورية.

6.3 تعزيز مهام المراجعة الخارجية بما في ذلك مساهمة الأطراف المعنية والمجتمع المدني. ينبغي إجراء تقييم دوري يحلل أداء هيئات الرقابة التنظيمية في تقييمها لتقييم الأثر التنظيمي من خلال طرف ثالث مستقل مثل دواوين (هيئات) الرقابة العليا.

6.4 لابد من تقييم برامج التبسيط والإصلاح لتحديد القيمة العامة التي تحققها على أساس الموارد المطلوبة. لابد أن يركز التقييم بصفة رئيسية على النتائج والآثار على المجتمع قبل الحساب الكمي للأعباء الإدارية المخفضة.

7. وضع سياسة متجانسة تغطي دور ومهام الهيئات التنظيمية بغرض رفع مستوى الثقة بأن القرارات التنظيمية يتم اتخاذها بناء على أسس موضوعية وحيادية ومتسقة بدون أي تضارب للمصالح أو نفوذ غير سليم.

7.1 يجب على التنظيم الذي يمنح سلطة تنظيمية لهيئة معينة أن ينص صراحة على أهداف التنظيم وصلاحيات تلك السلطة.

7.2 للتأكد من اندماج الهيئات التنظيمية ضمن النظام القانوني، ينبغي على الحكومات أن تنشئ سجلا عاما وأن تحفظه بحيث يحتوي على كافة الهيئات الحكومية المخولة بصلاحيات ممارسة المهام التنظيمية. وينبغي أن يشمل هذا السجل تفاصيل الأهداف المنصوص عليها في القوانين التنظيمية لكل هيئة تنظيمية وقائمة بكافة الأدوات التنظيمية التي تديرها تلك الهيئة.

7.3 يجدر التفكير بهيئات تنظيمية في الحالات التي يكون فيها:

« حاجة لهيئة تنظيمية مستقلة للحفاظ على ثقة الجمهور؛

« خضوع الهيئات الحكومية والخاصة للإطار التنظيمي نفسه وهذا يتطلب حيادية في المنافسة؛

« ويمكن أن يكون لقرارات الهيئات التنظيمية آثار اقتصادية جسيمة على الأطراف الخاضعة للتنظيم وهناك حاجة لحماية حيادية تلك الهيئات.

7.4 هناك ضرورة لوجود آليات للمساءلة العامة تعرف بشكل واضح كيف ستقوم الهيئة التنظيمية بأداء مسؤوليتها بالخبرة والنزاهة والأمانة والموضوعية المطلوبة.

7.5 يجب أن يطلب من الهيئات التنظيمية أن تراعي سياسة تنظيمية تشمل إشراك الأطراف المعنية وإجراء تقييم الأثر التنظيمي عند العمل على صياغة مسودات القوانين أو الإرشادات التوجيهية وغيرها من أشكال اللوائح والتنظيمات غير الإلزامية (soft law).

7.6 لابد من إخضاع أداء الهيئة لتقييم خارجي بصورة منتظمة.

8. التأكد من فعالية الأنظمة المستخدمة لمراجعة مدى قانونية وعدالة الإجراءات النابعة من الأنظمة وكذلك القرارات الصادرة عن الهيئات المخولة بوضع العقوبات التنظيمية. والتأكد من إمكانية حصول المواطنين والشركات على أنظمة المراجعة المذكورة لقاء تكلفة معقولة والتأكد من حصولهم على القرارات في الوقت المناسب.

8.1 لا بد أن يكون للمواطنين والشركات الخاضعين لقرارات السلطات العامة إمكانية الاطلاع على الأنظمة بحيث يستطيعون الطعن في ممارسة تلك السلطة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة فيما يتعلق بالعقوبات التنظيمية أي تلك العقوبات التي تصدرها السلطة بموجب تشريع أو نظام ما.

8.2 يجب أن تشمل قدرة الاطلاع هذه على الحق في الطعن في قرارات الهيئات التنظيمية بناء على حجج قانونية بما في ذلك عدالة الإجراءات وتنفيذها حسب الأصول المرعية. ويجب أن يشمل هذا أيضا إمكانية الطعن أمام المحكمة في قانونية أي حكم تشريعي - تستند إليه قرارات صادرة عن هيئات تنظيمية - مقابل قواعد قانونية أعلى درجة بما في ذلك القواعد الدستورية.

8.3 من الناحية المبدئية، يجب أن تتعقد هيئة مستقلة للاستماع للطعون والاستئناف تختلف عن الهيئة المسؤولة عن إصدار القرار التنظيمي الأصلي.

8.4 كلما كان ذلك مناسباً، يجب على الحكومات أن تضع مهل زمنية موحدة يستطيع خلالها أصحاب الطلبات أن يتوقعوا صدور قرار إداري.



9. كلما كان ذلك ملائماً، إجراء تقييم للمخاطر وإدارتها وإعداد استراتيجيات التواصل المتعلقة بها بغرض تصميم وتنفيذ الأنظمة بغية التأكد من أن الأنظمة تستهدف الفئات المراد استهدافها وأنها فعالة. ويجب على القائمين على التنظيم أن يقيموا كيفية تنفيذ الأنظمة وعليهم أن يصمموا استراتيجيات تنفيذ وإنفاذ متجاوبة مع الوضع.

9.1 يتعين على الحكومات أن تدخل استراتيجياتها الخاصة بالمخاطر والتنظيم في تصريحاتها العامة المؤسسة للإصلاح التنظيمي. وينبغي عليها أن تضع وأن تحدث باستمرار إرشادات توجيهية بشأن منهجيات تقييم المخاطر وإدارتها وتناقها إعلامياً بخصوص استخدام الأنظمة لتحقيق الحماية العامة والبيئية.

9.2 لا بد للقائمين على التنظيم من بناء نظام خاضع للمساءلة لمراجعة عمليات تقييم المخاطر المصاحبة لمقترحات التنظيمات الرئيسية يبين المسائل العملية المهمة أو المستجدة مثل القيام بذلك من خلال مراجعة على يد هيئة نظيرة ذات خبرة في الموضوع.

9.3 تقييم الفعالية المحتملة لاستراتيجيات المخاطر مقارنة مع قدرتها على تحديد الخطوات التنظيمية بناء على دراسة أعمق ما يساعد في تفادي أو تخفيف المخاطر الكارثية أو المنهجية والتقليل إلى الحد الأدنى من النتائج غير المقصودة ومقايسة «الخطر بالخطر». التأكد من أن أنظمة المخاطر تتضمن الدروس المستفادة من أحداث سابقة بما في ذلك حالات الفشل والدعوات للإغلاق.

9.4 ينبغي على الحكومات دراسة الأساليب التي تقوم على أخذ المخاطر في الاعتبار عند تصميم وإنفاذ استراتيجيات الامتثال للتنظيمات لزيادة احتمالية تحقيق أهداف الامتثال والتقليل من فرض تكاليف على المواطنين والشركات من خلال إجراءات الامتثال للتشريعات وإنفاذها.

9.5 لا بد من الطلب من الهيئات التنظيمية أن تضع وتنفذ وتراجع استراتيجيات لتحسين الامتثال للتنظيمات بناء على معايير تأخذ دراسة المخاطر ذات الصلة في الاعتبار.

9.6 عندما يتم تطبيق مبدأ الاحتياط يجب على الهيئات التنظيمية أن تبني نظاماً خاضعاً للمساءلة بغرض المراجعة فور توفر المعلومات العلمية.

10. تشجيع الترابط التنظيمي - حيثما يكون ذلك ملائماً - من خلال آليات تنسيق بين مختلف مستويات الحكومة على مستوى فوق الوطني والقومي والمحلي. وتحديد القضايا التنظيمية التي تمس عدة قطاعات على كافة مستويات الحكومة بغرض تعزيز تماسك الأساليب التنظيمية وتفاذي الازدواجية أو التضارب في الأنظمة.

10.1 تصميم آليات تنسيق مناسبة لتطوير السياسات والممارسات التنظيمية على كافة مستويات الحكومة بما في ذلك من خلال استخدام الإجراءات الكفيلة بتحقيق الانسجام والتناغم أو من خلال استخدام اتفاقيات الاعتراف المتبادل حيث يكون ذلك مناسباً.

10.2 تطوير أدوات تشخيص القضايا التنظيمية التي تمس كافة مستويات الحكومة (بما فيها المستويات الأعلى من المستوى الوطني) لتحديد الأنظمة المتضاربة وإصلاحها؛

10.3 الاستفادة من قرب مستويات الحكم المحلي والإقليمي [وحدات الحكم المحلي] من الشركات المحلية ومن المواطنين بغية تطوير إجراءات تشاور فعالة عند تصميم الأنظمة لتعكس بشكل أفضل الاحتياجات المحلية في السياسات التنظيمية العامة على مستويات الحكومة كلها؛

10.4 تحسين آليات مشاركة المعلومات والشفافية بين مستويات الحكومة للتغلب على مشكلة التباين في المعلومات وتشجيع التكامل بين الأنظمة كلها؛

10.5 تعميم الممارسات التنظيمية المبتكرة التي تتم على المستوى المحلي بما في ذلك الاستخدام الفعال للعلامات القياسية عبر مناطق الاختصاص والولاية المختلفة.

10.6 تسهيل التنوع على المستويات المحلية والتجريب في الأساليب التنظيمية عندما يكون هناك فائدة يمكن جنيها على المستوى الوطني من تلك الممارسات.

10.7 يجب تشجيع الهيئات فوق الوطنية [هيئات الحكم المكونة من اتفاقيات اتحادية بين الدول - حكومات الاتحادات] الإقليمية [ذات الصلاحية في وضع القواعد على دراسة كافة المناحي ذات الصلة في هذه التوصية وعلى تطبيقها].

## 11. تعزيز بناء القدرات ورفع مستوى الأداء في مجال الإدارة التنظيمية على مستويات الحكومة الإقليمية والمحلية أي ما دون المستوى الوطني [وحدات الحكم المحلي].

11.1 يجب على الحكومات أن تدعم تنفيذ السياسات والبرامج التنظيمية على المستوى دون الوطني للحد من التكاليف والعوائق التنظيمية على المستوى المحلي أو الإقليمي والتي تحد من المنافسة وتعيق الاستثمار ونمو الشركات وخلق الوظائف.

11.2 تشجيع تنفيذ البرامج لتقييم والحد من تكلفة الامتثال للنظام على المستوى دون الوطني (اللامركزي)؛

11.3 تشجيع الإجراءات على المستوى دون الوطني (اللامركزي) لتقييم المجالات التي يكون فيها الإصلاح التنظيمي وتبسيطه أكثر إلحاحاً لتفادي الفراغ القانوني وعدم الاتساق والازدواجية والتضارب؛

11.4 تشجيع الإدارة الكفوة ووضع الرسوم التنظيمية حسب مبدأ استرداد التكلفة وليس من أجل تحقيق عائد إضافي؛

11.5 دعم بناء القدرات للإدارة التنظيمية على المستوى دون الوطني (اللامركزي) من خلال تشجيع أنظمة الحكومة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية حيثما يكون ذلك مناسباً ومن خلال سياسات ذات صلة خاصة بإدارة الموارد البشرية؛

11.6 استخدام الحوافز المناسبة لتعزيز قيام الحكومات دون الوطنية (وحدات الحكم المحلي) باستخدام تقييم الأثر التنظيمي للنظر في آثار الأنظمة الجديدة أو تعديلات الأنظمة القائمة بما في ذلك تحديد وتفادي العوائق التي تحول دون سلاسة العمليات في الأسواق الوطنية الجديدة والناشئة؛

11.7 تطوير الحوافز الكفيلة بتحقيق التنسيق على المستوى الأفقي بين مناطق الاختصاص المختلفة لتخفيف من العوائق أمام سلاسة العمل في الأسواق الداخلية والحد من مخاطر ممارسات التسابق نحو الأسفل وتطوير آليات مناسبة لفض النزاعات بين مختلف مناطق الولاية والاختصاص المحلية (السلطات المحلية)؛

11.8 الحيلولة دون تضارب المصالح من خلال فصل واضح للأدوار بين الحكومات دون المستوى الوطني (وحدات الحكم المحلي) بصفتها هيئات وأضعة للأنظمة ومقدمة للخدمات.

12. عند وضع إجراءات تنظيمية، يجدر النظر في كافة المعايير الدولية وأطر التعاون ذات الصلة في المجال نفسه وحيثما يكون ذلك مناسباً دراسة آثارها المحتملة على الأطراف من خارج نطاق الولاية والاختصاص.

- 12.1 في ظل اقتصاد يتعولم بشكل متزايد يوماً بعد يوم، لا بد أن يصبح التعاون التنظيمي الدولي جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر المنهجية ومن عملية تخطيط السياسات بعيدة المدى.
- 12.2 ينبغي على الحكومات أن تأخذ بالحسبان السياقات القانونية الدولية ذات الصلة عند صياغة المقترحات التنظيمية بغرض تحسين الترابط على المستوى العالمي.
- 12.3 يجب على الحكومات أن تتصرف بموجب التزاماتها التعاقدية الدولية (مثل تلك الداخلة تحت منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والجات التي تتطلب أن تقوم الأنظمة بمنح المنتجات والخدمات الأجنبية معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة للمنتجات والخدمات المثلثة ذات المنشأ الوطني أو تلك التي تنشأ في أي دولة أخرى).
- 12.4 يجب على الحكومات أن تتعاون مع الدول الأخرى لتعزيز تطوير الممارسات الرشيدة والابتكارات في مجال السياسات التنظيمية والحكم وتعميمها.
- 12.5 يجب على الحكومات أن تسهم في المنتديات الدولية بما في ذلك تلك المنتديات الخاصة وشبه الخاصة التي تدعم زيادة التعاون التنظيمي على المستوى الدولي.
- 12.6 يجب على الحكومات أن تتفادى ازدواجية الجهود في النشاط التنظيمي في الحالات التي يكون فيها إقرار بأن الأنظمة والمعايير القائمة قادرة على تحقيق هدف المصلحة العامة ذاته بتكلفة أقل.
- 12.7 يجب أن تكون عمليات التشاور بخصوص مقترحات الأنظمة ومشاريع القوانين مفتوحة لتلقي الاقتراحات من الأطراف المعنية الأجنبية والمحلية.

# الملحق رقم 1

## مذكرة إيضاحية بخصوص التوصية

### الصادرة عن مجلس السياسات التنظيمية والإدارة الرشيدة

يعرض هذا القسم مذكرات إيضاحية بخصوص تطوير المبادئ في التوصية الصادرة عن مجلس السياسات التنظيمية والإدارة الرشيدة. والغرض منها هو مساعدة القارئ على فهم سياق العناصر الواردة في التوصية. ونعرض هذا الملحق على سبيل المعلومة ليس إلا ولا يشكل جزءاً من التوصية نفسها.

#### المقدمة

تعتبر التوصية الصادرة عن مجلس السياسات التنظيمية والإدارة الرشيدة امتداداً للأدوات القائمة حالياً لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخصوص الإصلاح والإدارة التنظيمية الذي تبنته المنظمة منذ عام 1995، مع التفكير في وضع ردود محدثة للتحديات التي تواجه السياسة التنظيمية. تغطي التوصية السياسة التنظيمية والإدارة والحكم كأداة تستخدم على مستوى كافة أجهزة الحكومة التي يمكن ويجب أن تقوم الوزارات القطاعية والهيئات التنظيمية وهيئات المنافسة بتطبيقها.

لقد عمقت الأزمة المالية من الحاجة وشددت على أهمية وجود إطار قانوني سليم لأسواق شفاف وكفؤة تقدم الحوافز الصائبة. المجتمعات بحاجة لسياسات ومؤسسات تنظيمية أيضاً بغرض التكيف مع الترابط المتبادل بين القطاعات والاقتصادات. يمكن أن تصبح تلك الأطر التنظيمية المنصفة والشفافة والواضحة أيضاً شرطاً أساسياً بلا منازع للتعامل بشكل فعال مع التحديات البيئية وتلك المتعلقة بالعدالة في المجتمع.

#### الخلفية

طلب الوزراء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1995 بأن تدرس المنظمة أهمية وتوجه وسيلة الإصلاح في الأنظمة القانونية في الدول الأعضاء. وقد شكلت توصية مجلس تحسين جودة الحكومة رقم [C(95)21/FINAL] (توصية 1995) أول بيان دولي صدر بخصوص المبادئ التنظيمية المشتركة بين الأعضاء. وبناء على هذا النص الجوهري ولتوسيعه ليشمل انفتاح الأسواق وسياسة المنافسة والمبادئ على مستوى مفردات الاقتصاد في إطار متعدد التخصصات، أصدرت المنظمة تقرير الإصلاح التنظيمي لسنة 1997 [C/MIN(97)10] (الملخص) و [C/MIN(97)10/ADD]. وقد وفرت التوصيات الواردة في هذا التقرير إرشادات توجيهية للأعضاء لتحسين سياساتها وأدواتها التنظيمية وتعزيز الانفتاح في الأسواق والمنافسة والحد من الأعباء التنظيمية. كما شكلت تلك التوصيات أساساً للمراجعات القطرية التي تجريها المنظمة للأعضاء التي تتم في مجالات القطاعات والسياسات على حد سواء.

تعكس المبادئ التوجيهية لجودة النظام والأداء [C(2005)52 and CORR1] (المبادئ التوجيهية لسنة 2005) المستندة لتوصيات تقرير 1997 ونتائج المراجعات القطرية للمنظمة التي تمت سنة 2004 حالة تطور السياسات التنظيمية في ذلك الوقت. 1 المبادئ تطرح أهمية الالتزام السياسي بالإصلاح التنظيمي والسمات المرغوب فيها في التشريع الجيد والروابط مع المنافسة والحد من العوائق أمام التجارة والاستثمار. استكملت المبادئ التي تشدد على الإدارة التنظيمية الفعالة والمتواصلة بغرض تأمين أنظمة ذات جودة رفيعة، بالتوازي مع قائمة المراجعة المدمجة الخاصة بالإصلاح التنظيمي [SG/SGR(2005)4] الصادرة عن منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية APEC-OECD.

1. حتى هذا التاريخ، كانت 24 دولة عضو قد أكملت مراجعاتها وكذلك أربعة من الدول غير الأعضاء: روسيا (2005)، والبرازيل (2007)، والصين (2008)، واندونيسيا (2012). ويمكن الاطلاع على هذا المصدر البحثي على الموقع [www.oecd.org/regreform/](http://www.oecd.org/regreform/) [backgroundreports]. كما أنه خلال الفترة بين 2009 و2010، خضعت سياسات الأنظمة الأفضل والممارسات في 15 دولة منتمية لعضوية الاتحاد الأوروبي للمراجعة بموجب إطار المبادئ التوجيهية 2005. ويمكن الاطلاع على تقرير "دول الاتحاد ال.

لاحقا للمبادئ التوجيهية لسنة 2005 التي تقترح ضرورة مراجعة الأنظمة لقياس تأثيراتها على المنافسة، تبنت لجنة المنافسة سنة 2007 رزمة أدوات تقييم وتحليل المنافسة،<sup>2</sup> في سعيها لدمج وتطوير منهجية للممارسات الفضلى في مجال تحليل وتقييم المنافسة. في بداية 2008، إقرارا بأن عددا من الدول قد تبنت شكلا من أشكال «تحليل وتقييم المنافسة» وان وسائل تقييم وتحليل المنافسة قد شهدت تقدما نوعيا منذ العام 2005، قامت لجنة المنافسة بتطوير توصية بخصوص تحليل وتقييم المنافسة تبناها المجلس سنة 2009 [C(2009)130]. وتدعو هذه التوصية إلى تقييم السياسات بغرض إيجاد تلك التي يمكن أن تفرض قيودا ومحددات لا داعي لها على المنافسة ولتطوير سياسات بديلة تحقق الغايات نفسها وتحديث ضررا أقل على المنافسة.

في حين تظل توصية 1995 ومبادئ 2005 ذات صلة، فقد تم الإقرار في مؤتمر السياسات التنظيمية الدولي الذي عقدته المنظمة في 28 – 29 تشرين أول 2010 بضرورة التوسع في نطاق تغطيتها على ضوء التجربة الأخيرة والمراجعات الإضافية والولاية الموسعة للجنة السياسات التنظيمية. وبنفس الشاكلة، فإن تقرير السياسات التنظيمية والحكم: دعم النمو الاقتصادي وخدمة المصلحة العامة، الصادر عن منظمة الاقتصادي والتنمية (2011)، والذي يجمع عمل المنظمة على مدى عشر سنوات في مجال الإصلاح التنظيمي، يدعو إلى مراجعة وتحديث التفكير الجماعي بالسياسة التنظيمية والحكم.

بالنسبة للمنظمة، يتم تعريف النظام بشكل موسع، بحيث يشير إلى مختلف أشكال الأدوات التي تضع فيها الحكومات متطلبات على الشركات والمواطنين. وتشمل الأنظمة القوانين والأوامر الرسمية وغير الرسمية والقواعد الثانوية الصادرة عن كافة مستويات الحكومة والقواعد الصادرة عن الهيئات غير الحكومية والمنظمة ذاتيا التي تكون الحكومات قد فوضتها بصلاحيات تنظيمية. تعظم أساليب الحكم التنظيمية الفعالة من تأثير السياسة التنظيمية في وضع الأنظمة التي يكون لها أثر إيجابي على الاقتصاد وعلى المجتمع وتلبي الأهداف التي تكمن وراء تلك السياسة العامة. وتهتم بتصميم النظام وتنفيذه وكذلك بضمان الامتثال له. وتتطوي على أسلوب شامل لتعميم السياسات والأدوات والمؤسسات التنظيمية.

تعرض التوصية السياسة التنظيمية والحكم بصفقتها نشاط يتم على مستوى الحكومة ككل وبشكل جزءا مدمجا في دورة السياسة لتصميم التنظيم وإنفاذه ومراجعته وتقييمه التي تجربها المؤسسات المناسبة. وتشدد على أهمية التنسيق والتشاور والتواصل والتعاون في كافة المراحل التي تمر فيها دورة السياسة. كما تركز على مدى أكبر على الحاجة لتقييم المخاطر والتنسيق التنظيمي على مختلف مستويات الحكومة وتنظيم الهيئات التنظيمية بشكل أكبر مما نصت عليه الأدوات السابقة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تلك المبادئ مجتمعة كما نصت عليها التوصية توفر للدول أساسا للتقييم الشامل لأداء السياسات والأدوات والمؤسسات التي تمثل الأساس لاستخدام نظام كفؤ وفعال لتحقيق أهداف اجتماعية وبيئية واقتصادية.

وضعت لجنة السياسات التنظيمية التوصية عبر عملية موسعة من المشاركة الجماهيرية مع اللجنة خلال العام 2011. وقد نظمت لجنة السياسات التنظيمية مداورات مسودة أعدت للمشاورات المبكرة في نيسان 2011. وقامت لاحقا بنشر مسودة بعد التشاور تعكس آراء اللجنة والتعليقات التي وصلتها من الجمهور في حزيران وتموز 2011. بعد هذا، تم توزيع نسخة معدلة على لجان المنظمة وأمانتها العامة للحصول على تعقيهم ومساهماتهم.

وقد حظيت مسودة التوصية بترحيب واسع ومجموعة من التعليقات المفيدة من داخل المنظمة ومن مصادر خارجية، بالذات من معلمين أكاديميين واللجنة الاستشارية المختصة بالتجارة والصناعة واللجنة الاستشارية المختصة باتحادات العمال ومن لجنة المنافسة ولجنة الإدارة العامة. ولتحقيق الشفافية، عندما وصلت موافقات تلك الجهات للجنة قامت بعرضها على القسم المخصص للسياسات التنظيمية على موقع المنظمة الإلكتروني. وقد حسنت الاستشارات التي تم الحصول عليها من خلال هذه العملية التشاورية من مسودة التوصية بشكل كبير وأسهمت في تطويرها حيث تمت مناقشتها مرة أخرى في اجتماع عقده لجنة السياسات التنظيمية في تشرين الثاني 2011. وبعد عمليات الصقل الأخيرة والمراجعات الختامية لنص التوصية من خلال مناقشات حثيثة مع مندوبي اللجنة حصلت مسودة التوصية على مصادقة لجنة السياسات التنظيمية في 16 كانون الثاني 2012 قبيل عرضها على المجلس.

2. انظر DAF/COMP(2007)5, DAF/COMP(2007)6, DAF/COMP(2007)7 and DAF/COMP(2007)8 and OECD (2011) رزمة تقييم وتحليل المنافسة: مبادئ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، بغرض الاطلاع على آخر المسودات والتي يمكن إيجادها على الوصلة [www.oecd.org/competition/toolkit].

والخيارات وكذلك قياس آثارها على الشركات وعلى المجتمع. يمكن للمعرفة الفنية أن تكشف الآثار الكبيرة وتطرحها بشفافية أكبر كما تظهر المبادلات والخيارات البديلة عن التنظيمات – وتعلم أهل السياسة وواضع السياسات وكذلك الجمهور بأفاق النظام ونقاط القصور فيه.

## مناقشة المبادئ في التوصية

### 1. سياسة صريحة بخصوص جودة التنظيمات

النظام عبارة عن أحد الرافعات الثلاث الأساسية لسلطة الدولة الرسمية (وذلك مع فرض الضرائب والإنفاق). وله أهمية حيوية في ازدهار الاقتصاد والمجتمع، ويمكن اعتباره سياسة أفقية سامية. عندما يتم تنفيذه بفعالية تستطيع السياسة التنظيمية أن تكمل صياغة وتنفيذ كافة السياسات الأخرى. الهدف من السياسة التنظيمية هو ضمان فعالية الأعمال التحسينية بحيث تخدم الأطر التنظيمية والأنظمة المصلحة العامة.

لقد شددت المراجعات التنظيمية على أهمية تبني سياسة «شاملة للحكومة ككل» وقادرة على أن تأخذ بالحسبان عبر منظور ديناميكي العلاقات التفاعلية بين مختلف المؤسسات المشاركة في العملية التنظيمية والتغلب على العوائق التي يوجدها التوزيع التقليدي للمهام على دوائر معزولة. ينطوي تبني سياسة «شاملة للحكومة ككل» على القدرة على وضع آليات تعاون لازمة لتحقيق أهداف السياسة المعرفة.

إذا كان المنظور «على مستوى الحكومة ككل» حيويًا لاستيعاب العلاقات التبادلية التي تسمح بالسير السلس لعمل الحكومة المركزية وتحديد جودة النظام، فإن تعزيز ثقافة الجودة التنظيمية قادر على نشر حس بالمسؤولية المتزايدة تجاه نتائج الإصلاح. في كثير من الدول ما زالت الإدارات لم تقم بدمج كامل للحاجة لجودة الأنظمة في عمليات السياسة الخاصة بها.

إن ضمان جودة البنية التنظيمية هو دور ديناميكي متواصل للحكومات والبرلمانات. ويجب على الحكومات أن تبادر إلى المشاركة في ضمان جودة الأنظمة بدلًا من الاستجابة السلبية والاكتفاء بالرد على الإخفاقات في جودة الأنظمة. في الدول المتقدمة فإن هذا المفهوم، الذي ينطوي على الحاجة للربط بين تقييم الأنظمة القائمة في خلال عملها مع تصميم أنظمة جديدة، قد بدأ يتطور إلى إدارة تنظيمية. الإدارة التنظيمية تنغرس في مبادئ الحكم الديمقراطي وتشرك عددًا أكبر من الأطراف الفاعلة بما فيها السلطة التشريعية والقضائية والمستويات دون الوطنية وفوق الوطنية من الحكومة ونشاطات وضع المعايير الدولية بما في ذلك تلك الخاصة بالقطاع الخاص. تشكل السياسات التنظيمية وأدواتها ومؤسساتها العناصر اللازمة للإطار التحليلي الذي تدافع عنه المنظمة كأسلوب ناجح في الإدارة التنظيمية الرشيدة.

وقد شددت كافة مراجعات الدول على أن الالتزام السياسي بالإصلاح التنظيمي هو واحد من أهم العوامل الداعمة لسياسة صريحة بخصوص جودة التنظيمات والأنظمة. وينبغي تبني سياسة تنظيمية فعالة على أعلى المستويات السياسية ولا بد من التواصل بشأن أهمية جودة الأنظمة بما يكفي مع المستويات الأدنى من الإدارة. هذا ويمكن التعبير عن الالتزام السياسي بطرق مختلفة. إيجاد هيئة رقابية مركزية تتولى تعزيز جودة الأنظمة يعتبر عنصرًا أساسيًا لإبراز الالتزام السياسي لدى الحكومة بنشر الوعي بين الأطراف المختلفة المشاركة في العملية التنظيمية. ومن هنا لا يجوز قراءة الدعوة لقيادة قوية على أنها داعمة لأسلوب الإملاء من الأعلى إلى الأدنى في عملية الإصلاح أو أنها تفضل الإجراءات أحادية الطرف من قبل الجهاز التنفيذي. بل القيادة الناجحة هي في الغالب تلك المنبثقة عن كسب الرضا وليس عن ضمان الانصياع.

يعتبر تبني التزام سياسي واضح بالمبادئ الراسخة للإصلاح التنظيمي مكونًا أساسيًا لنجاح نظام إدارة جودة الأنظمة. ينبغي على الحكومات أن تضمن وجود قيادة فاعلة ورقابة قديرة على عملية الإدارة التنظيمية. كما يعتبر تعيين مسؤوليات محددة لكافة المناحي المتعلقة بالإدارة التنظيمية والإصلاح التنظيمي مع خلق إطار واضح للمساءلة أمورًا جوهرية للنجاح في برنامج الإصلاح التنظيمي.

كما يسهم تعيين المسؤولية عن السياسة التنظيمية على مستوى الوزارات في ضمان الالتزام السياسي بأهداف السياسة التنظيمية. مع ذلك، فإن نطاق مسؤوليات البرنامج داخل نظام الإدارة التنظيمية معقد وتشارك فيه كافة مستويات الحكومة. وتشمل هذه مسؤوليات على مستوى الحقيبة والقطاعات لضمان تطبيق إجراءات على جودة الأنظمة تشمل على سبيل المثال على تقييم الأثر التنظيمي أو تبسيط إجراءات ووضع التنظيمات في مجالات سياسات معينة. وبعيدا عن مسؤوليات الحقيبة هناك – على أية حال – الحاجة لتخصيص المسؤوليات على مستوى النظام بالكامل للرقابة ولتعزيز نجاح السياسة الشاملة للحكومة ككل بخصوص الإصلاح التنظيمي.

الإطار الواضح للمساءلة يعرف مسؤوليات الوزراء في التأكد من تنفيذ متطلبات نظام الإدارة التنظيمية ضمن مجال حقائبهم الوزارية وكذلك توزيع المسؤوليات عن السياسة التنظيمية والحكم على مختلف أرجاء النظام. يجب تعيين المسؤوليات التي تغطي النظام كله لأدوار وزارية محددة في مجلس الوزراء بحيث تكون هناك قيادة ورقابة على عملية الإدارة التنظيمية ومتابعة وتقارير بخصوص تنسيق نشاطات الإصلاح التنظيمي عبر مختلف الحقائب الوزارية. تشمل المسؤولية على إعداد تقرير عن أداء نظام الإدارة التنظيمية وتحديد الفرص لإضفاء التحسينات في مختلف أجزاء النظام على وضع السياسة التنظيمية وممارسات الإدارة التنظيمية.

في بعض مناحي الإدارة التنظيمية قد يكون هناك مشاركة في هذا الدور المنهجي مع مهام الوزراء الآخرين الذين يؤدون دورا تكميليًا نحو التسيير الكفؤ لأنظمة الإدارة التنظيمية. وقد يشمل هذا على سبيل المثال دور وزير العدل في ضمان الجودة القانونية للأنظمة ومتابعة قاعدة البيانات التنظيمية أو دور وزير المالية في تعزيز سياسة اقتصادية تشمل الحكومة كلها. ولكن تظل هناك فائدة متحققة من وضع دور محدد عن السياسة التنظيمية في يد وزير معين يقود العملية.

وفي واقع الأمر فإن هذه الممارسة تحظى بقبول واسع عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فقد أفادت 24 منطقة اختصاص سنة 2008 بأن حكوماتها قد وضعت مسؤولية تعزيز التقدم على مستوى الحكومة كلها عن الإصلاح التنظيمي في يد وزير محدد.

## 2. التوصل والتشاور والمشاركة

يجب أن تأخذ السياسة التنظيمية بالاعتبار المنتفعين من الحماية التنظيمية وكذلك عليها أن تنظر في حال الذين يتكبدون الالتزامات التنظيمية. يشمل الأشخاص المعنيون والمتأثرون بالنظام على المواطنين والشركات والمستهلكين والمستخدمين (بما في ذلك مؤسساتهم التمثيلية وجمعياتهم) والقطاع العام والمنظمات غير الحكومية وشركاء التجارة الدولية وغيرهم من الأطراف ذوي الشأن. ولكنه لا يمكن دائما تحديد المصلحة العامة على أنها مجموع مصالح الأطراف المعنية كل على حدة؛ ولكن يجب أن يكون تبني منظور موجه نحو الجمهور بخصوص السياسة التنظيمية هدفا للحكومة لتقييم تصميم النظام وتنفيذه ولتحديد فرص التحسين. يمكن للحكومة المفتوحة أن تسمح بالرقابة العامة وجمع الحقائق من المتأثرين بمشاريع القوانين وتشكل واقيا من الفساد وتعزز ثقة المواطنين في الحكومة وذلك من خلال زيادة الشفافية ورفع مستوى مشاركة الجمهور. كما تسهل هدف عدم التمييز من خلال المساواة بين المواطنين كافة في الحصول على المعلومات ومعالجتها بموجب القانون.

يجب أن يتمتع الجمهور بإمكانية غير منقطعة للحصول على الأنظمة بدون دفع رسوم. وهذا يرفع من مستوى الشفافية التنظيمية ويحد من إمكانيات الإسفاف باستخدام السلطة التقديرية ويقلل من السلوك الفاسد بين المسؤولين في الجهاز العام.

إن عملية التوصل والتشاور والمشاركة التي تسمح بالمشاركة الجماهيرية في عملية وضع الأنظمة وبمراجعة الأنظمة قادرة على مساعدة الحكومات على فهم احتياجات المواطنين وغيرهم من الأطراف المعنية وتعزز بذلك من الثقة في الحكومة. كما أنها يمكن أن تساعد الحكومات على جمع المزيد من المعلومات والموارد وزيادة مستوى الامتثال وتخفيف المعارضة غير المدروسة عن بيئتها. ويمكنها أن ترفع مستوى الشفافية والمساءلة حيث إن الأطراف المعنية تحصل على معلومات تفصيلية حول الآثار المحتملة للنظام عليها.

لابد من استخدام طيف موسع من أدوات التشاور لإشراك مجموعة موسعة من أصحاب المصلحة بين السكان. ويجب أن تعكس أساليب التشاور حقيقة أن المصالح الشرعية المختلفة لا تحصل على نفس إمكانية الوصول للموارد والفرص للتعبير عن آرائها أمام الحكومة وأنه من الضرورة إيجاد التنوع في قنوات توصيل تلك الآراء والمحافظة على هذا التنوع. لابد من منح وقت كاف لتمكين الأطراف الفاعلة من فرصتها في النظر في التنظيمات المقترحة والمشاركة في عملية وضع النظام.

كما أن جمع المعلومات حول أثر النظام على العامة بما في ذلك تصورات الجمهور للنظام يساعد الحكومات على بناء سياساتها الرامية لمعالجة التصورات وتنظيم الإصلاح مع تحديد أفضل الأولويات بحيث يركز على تلك المجالات التي تكفل النظام أو تلك التي تجعل من النظام عبئا لا داعي له.

إن الحد من الأعباء التنظيمية غير الضرورية وتطوير نظام سوي يساهم في دعم النمو الاقتصادي والابتكار والمنافسة وبيئته ثقة الجمهور في الإدارة العامة واعتبارها واضعا فعالا للقواعد. عند تصميم الأنظمة ينبغي على الحكومات أن تترك التكاليف المترتبة على النظام على الشركات والمواطنين والآثار غير المتناسبة على الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية المتناهية الصغر.



### 3. الرقابة التنظيمية

المساءلة السياسية مهمة لأن هيئات الرقابة التنظيمية تلتزمها القدرة على ممارسة بعض النفوذ على الجهات التنظيمية التي قد يكون لها جمهورها السياسي من الناخبين. وبقدر ما تحتاج الهيئات التنظيمية للرقابة فإن هيئات الرقابة التنظيمية يمكنها أيضا أن تستفيد من الرقابة مثلا من طرف رئيس الدولة أو وزير أو من قبل السلطة التشريعية أو الجمهور.

قد يعتمد نوع السلطة الممنوحة لهيئة الرقابة التنظيمية بشكل كبير على مصدر ولايتها. مثلا، السلطة المخولة لهيئة الرقابة التنظيمية بموجب قانون سنه الجهاز التنظيمي مطبقة بشكل موسع على المراجعات على التنظيمات المستقبلية بينما تكون السلطات المخولة للرئيس أو لرئيس الوزراء محددة أكثر بالرقابة على الأنظمة الثانوية داخل الجهاز التنفيذي.

قد يعتمد الموقع المحدد لهيئة الرقابة التنظيمية في الهيكل التنظيمي للحكومة على عدد من الاعتبارات. وضعت هيئات الرقابة في مركز الحكومة تحت إشراف رئيس الدولة. قد تكون هناك حاجة لمركز هيئة رقابة تنظيمية في وزارة المالية أو الاقتصاد وبخاصة إذا كان مركز الحكومة يفتقر للقدرة والموارد التنظيمية لأداء الدور التنظيمي. كما يمكن أن تكون هناك تدابير تدمج عدة مؤسسات للهيئات الرقابية، بحيث تجمع مختلف المسؤوليات عن الرقابة وتنشئ شبكة من الهيئات العاملة على مستويات مختلفة من الحكومة. يمكن أن تؤدي الرقابة الخارجية دورا تكميليا مثلا من خلال استخدام المجموعات الاستشارية الممثلة للمصالح التجارية للقيام بالمتابعة ورفع التقارير حول التقدم الحادث في مبادرات الإصلاح الحكومي.

يجب أن تستند الرقابة التنظيمية للخبرة وأن تكون على هيئة موظفين مهنيين مدربين قادرين على تولي تقييم مقترحات ومشاريع القوانين والخيارات وكذلك قياس آثارها على الشركات وعلى المجتمع. يمكن للمعرفة الفنية أن تكشف الآثار الكبيرة وتطرحها بشفاافية أكبر كما تظهر المبادلات والخيارات البديلة عن التنظيمات – وتعلم أهل السياسة وواضع السياسات وكذلك الجمهور بأفاق النظام ونقاط القصور فيه.

### 4. دمج تقييم الأثر التنظيمي

إن تقييم الأثر التنظيمي<sup>1</sup> عبارة عن أداة وعملية قرار لإعلام متخذي القرار السياسي بشأن ما إذا كانوا وكيف سيقومون بسن القوانين لتحقيق أهداف السياسة العامة. يعتبر تحسين البراهين والأدلة التي يتم وضع التشريعات على أساسها من خلال تحليل مسبق لأثر الأنظمة الجديدة أحد أهم الأدوات المتاحة للحكومات. إن الهدف هو تحسين تصميم التنظيمات من خلال مساعدة واضعي السياسات على تحديد ودراسة الأساليب التنظيمية الأكثر كفاءة وفعالية بما في ذلك البدائل غير التنظيمية قبل أن يتخذوا قرارهم. ومن وسائل تحقيق ذلك القيام بتحليل الدلائل بالنسبة للتكلفة والمنافع المتوخاة عن تشريع ما والوسائل البديلة لتحقيق الأهداف من السياسة وتحديد الأسلوب الكفيل بتحقيق أكبر فائدة صافية للمجتمع.

يمكن لقياس الأثر التنظيمي الحسن التصميم أن يعزز من الترابط في السياسات حيث إنه يبرز للعيان المقايضات الداخلة في مشاريع القوانين ويحدد الأطراف التي من شأنها أن تستفيد من الآثار التوزيعية للتشريع وتلك التي سوف تتحمل التكاليف المترتبة عليه وكيف يمكن لتخفيف المخاطرة في مجال واحد أن يخلق مخاطر في مجالات أخرى من سياسة الحكومة. يشمل التقييم الشامل للأثر التنظيمي تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن لتقييم الأثر التنظيمي أن يحسن من استخدام الأدلة والبراهين في عملية وضع السياسة وإن يحدد الرد المناسب على مشكلة محددة وأن يقلل من فشل التنظيمات التي يتم سنها عندما لا يكون هناك داع لوضع النظام أصلا أو عدم سن النظام عندما تكون هناك حاجة واضحة له.

ولكن الاستخدام الفعال لتقييم الأثر يستدعي الكثير من الموارد والخبرات وغالبا ما يتعطل بفعل سوء التطبيق أو المقاومة السياسية والبيروقراطية. أحيانا يكون هناك سوء فهم لتقييم الأثر التنظيمي على أنه بديل لوضع السياسة، بينما في واقع الأمر القصد من العملية هو تسهيل وتعزيز العملية وضع السياسات من خلال المساعدة في تقدير ما إذا كانت الأنظمة ضرورية وإذا ما كانت ستأتي أكلها. من خلال التركيز المناسب يمكن دمج عملية تقييم الأثر التنظيمي في عملية تطوير السياسة بدلا من جعله عينا إجرائيا. لقد بينت تجربة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن دعم مهمة الرقابة التنظيمية ورفدها بالموارد الكافية يسهم في دمج عملية تقييم الأثر في عملية وضع السياسة والقواعد مما يرفع من جودة التحليلات. ويجب على تلك الهيئات أن توفر الدعم والتدريب في مجال تحليل التنظيم ومراجعة جودة دراسات تقييم الأثر التنظيمية.

1. يشار إلى تقييم الأثر التنظيمي أحيانا بعبارة تقييم الأثر عادة في الظروف التي يتم تطبيقه فيها على تطوير السياسة بشكل موسع أكثر بدلا من حصره في إجراء إداري فقط على تلك القرارات المتعلقة بالسياسات التي تنطوي على اعتبار ما إذا كان سيتم اللجوء لمن تشريع من عدمه. وتطبق تلك الحالة مثلا في المفوضية الأوروبية. ويشار إلى تقييم الأثر التنظيمي عادة على أنه تحليل الأثر التنظيمي حيث يعتبر المصطلحان كلاهما بديل عن الآخر. وبيان الأثر التنظيمي يقوم بتوثيق عملية تقييم الأثر التنظيمي.

يجب أن يكون هناك ارتباط وثيق بين تقييم الأثر وعمليات التشاور العامة عند وضع تشريعات جديدة وذلك مثلا من خلال خرائط الطريق التي تعطي إخطار مبكرا عن احتمالية ظهور مبادرات تشريعية ومشاورات ذات صلة بها وأعمال لتحليل الأثر مع استخدام تقييم للأثر التنظيمي في مرحلة المشاورات. يجب قدر الإمكان نشر نتائج المشاورات مع المساهمات الفردية (بما في ذلك عبر الإنترنت كلما أمكن) لضمان أعلى مستوى من الشفافية والحد من مخاطر انجراف الحكومة وراء مصالح فئة معينة عوضا عن المصلحة العامة.

التفكير في مجموعة من الأساليب البديلة عن التنظيمات التقليدية التي تتم عبر «الأمر والفرض»، بما في ذلك الإجراءات التكميلية مثل المشاركة في التنظيم، يسهم في التأكد من استخدام الأساليب الأكثر كفاءة وفعالية لتحقيق أهداف السياسات. تبين التجربة أن على الحكومة أن تقود بقوة للتغلب على التحجر المتأصل والخوف من المخاطرة وثقافة «شرع أولا واطرح الأسئلة لاحقا». في الوقت ذاته لا بد من التحوط عند اتخاذ القرار بشأن اللجوء لأساليب غير مضبوطة كفاية مثل التنظيمات الذاتية لضمان تحقيق أهداف السياسات العامة.

## 5. مراجعات مجموع التنظيمات – التقييم اللاحق للتشريعات

تقييم السياسات القائمة من خلال تحليل الأثر اللاحق ضروري لضمان أن تكون التنظيمات على قدر من الكفاءة والفعالية. في بعض الأحوال، قد تحقق العمليات الرسمية لتحليل الأثر اللاحق فعالية أكبر من التحليل السابق في توفير المعلومات اللازمة للحوار بشأن السياسة القائمة. وقد تكون تلك الحالة مثلا إذا كانت التنظيمات قد وضعت تحت ضغط لتنفيذ حل سريع. ينبغي تولية الاهتمام في مرحلة مبكرة في دورة السياسة لمعايير الأداء الخاصة بالتقييم اللاحق، بما في ذلك ما إذا كانت الأهداف من النظام (التنظيم) واضحة، ما هي البيانات التي سيتم استخدامها لقياس الأداء وكذلك تخصيص الموارد المؤسسية. يمكن أن تنشأ صعوبة من توجيه موارد السياسة النادرة لمراجعة التنظيمات القائمة؛ وبناء عليه، من الضروري برمجة مراجعة تشريعية منهجية لضمان إجراء التقييم اللاحق. تشمل الوسائل العملية إدماج استخدام بنود تحدد أجل نفاذ القانون أو اشتراط تقييم دوري في القواعد، مع جدولة برامج للمراجعة وآليات دائمة يمكن من خلالها للجمهور عمل التوصيات المتعلقة بتعديل التنظيمات القائمة.

لا بد من توخي الحرص الشديد في تصميم وتنظيم إجراءات المراجعة لكي تحقق نتائج ذات مغزى وجدوى. بالنسبة للتشريعات المهمة، يجب أن تكون المراجعات مستقلة عن الهيئات التي تدير التنظيم. نظرا لأن التنظيمات تسير عادة بشكل متناغم مع التنظيمات والإجراءات الإدارية الأخرى، يكون من المهم أن تنظر عمليات المراجعة في فعالية التنظيم في تحقيق أهداف السياسة وألا تكتفي بتبني أسلوب تراكمي ومجزأ. يمكن للأساليب التكميلية أن تركز مثلا على مراجعة قطاعات صناعة معينة أو الفرص التي من شأنها تشجيع الابتكار.

في غياب تجديد العمليات الإجرائية، فإن حجم العمل المكتبي يميل إلى التراكم مع مرور الوقت. وهذا يعقد حياة المواطنين اليومية ويعرقل السير السلس للأعمال. يمكن أن تشكل الإجراءات الإدارية المطولة بشكل خاص عبئا على الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث إن نسبة الموارد المخصصة للمهام الإدارية تكون أكبر بالنسبة للشركات الكبيرة. ويمكن للإفراط في الإجراءات الإدارية أن يشكل عبئا يثقل القطاع العام ويحد من كفاءته. ولا بد أن يكون التقليل من الإجراءات الإدارية للتشريعات الحكومية على المواطنين والشركات والقطاع العام جزءا من إستراتيجية الحكومة للنهوض بالأداء الاقتصادي والإنتاجية. ومع ذلك تظل هناك أهمية مماثلة لتخفيف الأعباء التنظيمية الأخرى نظرا لأن التكاليف الإدارية تشكل نسبة ضئيلة نسبيا من إجمالي التكاليف التي تفرضها الحكومات على الهيئات والمؤسسات المخضعة للتشريع.

وقد بات التطور المتلاحق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يخلق مسارات جديدة لتوحيد الطرق التي تتواصل فيها الحكومة مع المواطنين ومع الشركات ما يرفع من درجة كفاءة الحكومات. ومن الضروري بالنسبة للحكومات أن تنظر بشكل منظم ومنهجي في كيفية استغلال الفرص التي توجدها تلك التكنولوجيا الجديد لتدمج آثار التشبيك وتحد من تكاليف المعاملات ومراجعة الدوائر الحكومية وتحسين إجراءات مراجعة الدوائر الحكومية.

## 6. مراجعة أداء برامج الإصلاح التنظيمي والسياسة التنظيمية

المعلومات الخاصة بأداء برامج الإصلاح التنظيمي ضرورية لتحديد وتقييم ما إذا كانت السياسة التنظيمية تنفذ بفعالية وما إذا كانت أعمال الإصلاح تأتي بالآثار المرجوة منها. كما يمكن لعمليات قياس الأداء التنظيمي أن تشكل مقياساً لتحسين امتثال الهيئات لمتطلبات السياسة التنظيمية مثل رفع التقارير مثلاً حول الاستخدام الفعال لتقييم الأثر والتشاور وإجراءات التبسيط وغيرها من التدابير.

الشفافية سمة مهمة لضمان فعالية المعلومات. وهذا يعتمد على نشر المراجعات وبيانات الأداء لتمكين الأطراف المعنية الخارجية من النظر في المعلومات المتعلقة بالأداء والتعليق عليها ولخلق الحوافز لدى الهيئات لتحسين ممارساتها.

التنظيم داخل الحكومة يشير إلى الأنظمة التي تفرضها الدولة على العاملين في إدارتها وعلى مقدمي الخدمات العامة (مثل الهيئات الحكومية أو مقدمي الخدمات من السلطات المحلية). في بيئة تندر فيها الموارد، من الضروري بمرور الوقت رفع مستوى كفاءة وفعالية التنظيمات والممارسات التي تطبقها الإدارة العامة ومقدمو الخدمات العامة. تخفيف الأعباء الإدارية داخل الحكومة يستطيع أن يرفع من جودة وكفاءة الأنظمة الداخلية مما يقلل من التكاليف ويوفر الموارد لتحسين تقديم الخدمات العامة.

## 7. تنظيم الهيئات التنظيمية

يجب أن ينص التنظيم الذي يمنح سلطة تنظيمية لهيئة معينة صراحة على الأهداف من منح تلك الصلاحية. وبشكل خاص، يجب أن يوضح التنظيم الهدف من السياسة التي يسعى لتحقيقها بدلاً من العملية التي سوف تتحقق الأهداف من خلالها. إن الدرجة المناسبة من التفاصيل في أي تشريع تعود لمسألة التقدير. من المحتمل أن تكون التنظيمات التي تطرح مبادئ عامة هي الطريقة المناسبة لتحقيق أهداف السياسة في البيئات المعقدة أو التي تتغير فيها السياسات بسرعة. ولكن هذا أمر يعتمد على امتلاك السلطة التنظيمية للخبرة القطاعية الضرورية والقدرة على تنفيذ مهامها التنظيمية. كما لا بد من الإقرار بأنه يفرض تحديات في التواصل ينبغي على الهيئة التنظيمية إدارتها.

من المهم النظر في كيفية تأثير تدابير الإدارة في الهيئة التنظيمية على ثقة الجمهور. يمكن أن يخلق إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة عن الحكومة وعن الأطراف التي تنظمها أن ثقة أكبر بعدالة وعدم انحيازية قراراتها. ويتعزز هذا الأمر عندما يكون لقرارات تلك الهيئة التنظيمية تبعات مالية وتبعات كبيرة على السوق وعندما يشترط أن تبقى بمنأى عن العملية السياسية للحد من المخاطر التنظيمية على الاستثمار. وبناء عليه، عندما يتم إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة ينبغي النظر فيما إذا كانت الهيئة التنظيمية قد أنشئت خارج الهياكل التنظيمية الوزارية (بينما تظل مخضعة للمساءلة أمام الحكومة) أو إذا ما أنشئت كوحدة إدارية داخل الوزارة. لا بد لتلك التدابير أن تركز أيضاً على تفادي حلة انجراف الهيئة المعنية وراء مصلحة طرف دون أطراف أخرى.

تقوم الهيئة التنظيمية لتحقيق أهداف تعتبرها الحكومة في المصلحة العامة. وتعمل ضمن/ بموجب الصلاحيات المخولة للهيئة التنظيمية. وبهذا ينبغي على نظام المساءلة أن يأخذ بالحسبان أداء المهام التنظيمية. يجب على الهيئات التنظيمية أن ترفع تقارير منتظمة – إما إلى البرلمان أو إلى الوزارة المسؤولة في مجال السياسة الذي تختص فيه – بحيث تغطي التقارير إنجاز تلك الهيئة لأهدافها وأدائها لمهامها بما يشمل من خلال مؤشرات أداء ذات معنى. يجب الإعلان عن السياسات التشغيلية الرئيسية وغيرها من المواد التوجيهية التي تغطي القضايا التي تشمل الامتثال والإنفاذ ومراجعة القرارات. ولا بد للهيئات التنظيمية من أن تضع عمليات لتنظيم مراجعات داخلية مستقلة للقرارات التنظيمية ونشرها. وبنفس الطريقة يجب أن تخضع الهيئات التنظيمية لمراجعة مستقلة لقراراتها التنظيمية وبخاصة تلك التي لها آثار اقتصادية كبيرة على الأطراف المخضعة للتشريع.

كما أن التنسيق الفعال للأعمال التنظيمية من شأنه أن يأتي بمزايا إدارية كبيرة ذلك لأنه يمكن أن تتضارب نشاطات هيئة تنظيمية مع أخرى وتؤثر عليها؛ إما لأن طبيعة الأذى الذي تحاول كل واحدة منهما تنظيمه متشابهة (مثلاً فيما يتعلق بحماية المستهلك)، أو إما لأنهما يتعاملان مع الشركات ذاتها. يجب تشجيع القائمين على التنظيم على اعتبار أنفسهم جزءاً من التنظيم وأن يعملوا معاً ويتعلموا من بعضهم البعض. الخطوة الأولى هي تحسين الوعي بمدى تعقيد النظام التنظيمي من خلال إعداد قائمة كاملة بالهيئات التنظيمية تشمل أيضاً مهام تلك الهيئات ومسئولياتها.

## 8. المراجعة الإدارية والقضائية

يجب على السلطات التنظيمية أن تمارس صلاحيتها فقط ضمن النطاق المخول لها فيه ممارسة سلطاتها القانونية وأن تتعامل مع القضايا نفسها بالطريقة ذاتها وأن تقدم أسبابا مبررة لقراراتها ولأي خروج عن الممارسة الاعتيادية. يمكن لإدراج المبادئ في القانون والنص على عمليات استئناف فعالة أن يحول دون الإفراط في استخدام السلطة التقديرية وأن يحافظ على نزاهة النظام التنظيمي.

ومن الأهمية أن نتأكد من أن إمكانية الوصول إلى إجراءات استئناف/ طعن سلسلة وغير معقدة ولا تشكل عبئا مفرطا بسبب تكاليفها القانونية. من جهة أخرى من الضرورة الحيلولة دون خلق دوافع لحمى تسوق أو للإسفاف في رفع الدعاوى والطعون من قبل المتضررين بالقرارات التنظيمية بطريقة تستنزف فيها موارد الهيئات التنظيمية وتقلل من مستوى اليقين التنظيمي بلا طائل.

ومن أجل تشجيع النشاط الاقتصادي ورفع مستوى ثقة الشركات لابد من إيجاد حل سريع لكافة عمليات المصادقة اللازمة لافتتاح مشروع وبنبغي الانتهاء من التعامل مع الانتهاكات ضمن إطار زمني واضح. تحديد مهلة معلومة لأي سلطة لعرض قرارها مع النص على قواعد تفيد بأن غياب الرد يعني الموافقة تعتبر من الآليات الكفيلة بتحسين مستوى الاستجابة في الهيئات التنظيمية ويسهل البت السريع في المسائل الواردة في الحالات الاعتيادية. هناك إقرار بوجود ضرورة لتخطي المهل المنصوص عليها للرد والبت في القضايا المعروضة في حال المسائل الخاصة والمعقدة. ويمكن تمهيد الطريق أمام الممارسات الرشيدة من خلال وضع قائمة محصورة للمجالات التي يسمح فيها بالاستثناءات وأنه، حتى في تلك الحالات، ينبغي أن يتوقع أصحاب الطلبات تلقي إخطار بموقف المسألة الإدارية التي تعينهم.

## 9. المخاطر والتنظيم

عادة ما يتم اللجوء إلى التنظيم كإجراء للرد على خطر متوقع. في تلك الأحوال، يجب أن تستند الحلول التنظيمية إلى تقييم للمخاطر التي تعالجها تلك الحلول. يجب على الحكومات أن تطور أنظمة لتطبيق المبادئ العلمية التي تقوم على تقدير المخاطر. عندما يكون هناك صلة، يجب دراسة مقترحات السياسات لفحص ما إذا كانت تعالج مخاطرة بالدخول في مخاطر أخرى (أي تقايض خطرا بخطر آخر)، وما إذا كان الحد من المخاطر في مجال ما يعطي فرصة لا داعي لها لزيادة المخاطرة في مجال آخر.

يعتبر تحليل المخاطر وإدارتها والحديث عنها جزءا من دورة التنظيمات المستجيبة للسياق الذي يتم سن التنظيم من أجله. تحليل المخاطر من أدوات التحليل الجوهرية لتحديد مدى المخاطرة المحتملة ولتقدير احتمالية وتبعات النتائج السلبية على الأفراد أو على الممتلكات أو على البيئة. تشير إدارة المخاطر إلى تصميم وتنفيذ الإجراءات والحلول لمعالجة المخاطر من خلال النظر لمعالجة ممكنة واختيار المسار الأكثر ملاءمة، أو المزج بين عدة مسارات للعمل. عادة ما يشير الحديث عن المخاطرة إلى الوسائل والممارسات الخاصة بالتنقيف العام وبيابلاغ الجمهور بشأن المخاطر عندما يكون هناك نوع من المقايضة بين خطر وآخر وهذا التواصل جزء حيوي من دورة سياسة المخاطر. ويمكن لرفع مستوى فهم الجمهور لطبيعة المخاطر وإجراءات إدارة المخاطر أن يرفع من مستوى قبول الجمهور لعناصر الخطر التي لا يمكن الحد منها من خلال إدارة إضافية.

كذلك، كما بينت الأزمة المالية العالمية ينبغي تصميم تقييم المخاطر وأنظمة الإدارة التي يطبقها القائمون على التنظيم لكي تأخذ بالحسبان بشكل مباشر تبعات المخاطر المنهجية للكوارث النادرة. وهذا أمر معقد ولكنه ينطوي على وضع أنظمة لإدراج الدروس المستفادة من الأزمات السابقة والنكبات غير المتوقعة. لهذا يجب على الهيئات التنظيمية أن تقيم مدى امتثالها واستراتيجيات التنفيذ التي تستخدمها لتحديد الموارد وتخصيصها للمخاطر الأكثر صعوبة.

## 10. الترابط التنظيمي على مختلف مستويات الحكومة

إن التمييز بين دول الاتحادات الفيدرالية والدول الوحودية لا يشمل نطاق وتنوع السياق المؤسسي الذي يتم فيه التحول نحو اللامركزية في الدول كافة بدرجة أو بأخرى. الأمر المطرد هو أن العلاقة بين مختلف مستويات الحكومة التي تنجم عن التحول نحو اللامركزية تتسم بالاعتمادية المتبادلة، نظرا لأنه من المستحيل أن يكون هناك فصل تام بين مسؤوليات ونتائج السياسات عبر مستويات الحكومة المختلفة. وهي بالضرورة علاقة معقدة حيث تسير في الوقت ذاته بالاتجاه الرأسي عبر مختلف مستويات الحكومة بالاتجاه الأفقي ضمن مستوى الحكم نفسه ويتم التشبيك بين كل تلك المستويات والاتجاهات.

يجب أن تكون ممارسة السلطة التنظيمية على مختلف مستويات الحكومة، من الناحية المبدئية، متناسقة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة من السياسة على المستوى الوطني، مثل إنشاء أسواق مشتركة وتوفير حماية متساوية للمواطنين وللبيئة. ولكن التعقيد في تلك العلاقات يخلق إمكانية لفجوات أفقية ورأسية في قدرات الحكومة على العمل بفعالية وبتجانس. تشمل تلك الفجوات: القدرة المالية للحكومة للوفاء بالالتزامات، وتباين المعلومات بين مختلف مستويات الحكومة، والفجوات في مستوى المساءلة الإدارية، وفي الحدود الإدارية التي لا تتسجم مع المجالات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى دون الوطني، والفجوات في تصميم السياسة، عندما تنهج وزارات الاختصاص أساليب رأسية بحتة تجاه تشريعات تمس عدة قطاعات تستدعي تصميمًا مشتركًا أو تنفيذًا بالتشارك على المستوى الوطني وغالبا ما تكون الموارد البشرية أو البنية التحتية غير كافية لتقديم الخدمات.

يتزايد استخدام الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمجموعة متنوعة من الآليات للمساعدة في جسر تلك الفجوات رفع مستوى الانسجام في عملية وضع السياسات التنظيمية المتعددة المستويات. قد تكون تلك الآليات «ملزومة» مثل الآليات القانونية أو «طوعية» مثل منتديات النقاش، ويجب أن تكون مرنة كفاية لتسمح بوجود سياسات خاصة بمناطق بعينها. إشراك السلطات المحلية في عملية وضع التنظيمات يستغرق وقتا ولكن يجب أن تكون المنافع على المديين المتوسط والبعيد تخطى تكاليف التنسيق. الدول الناجحة في تعاملها مع الإصلاح التنظيمي بهذه الطريقة يمكنها أن تتوقع نضوج المنافع الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد من خلال إعادة تنظيم العملية التنظيمية وإلغاء العوائق التنظيمية واتخاذ إجراءات منسقة بشكل أفضل.

## 11. قدرات الإدارة التنظيمية على المستويات المحلية

ينبغي أن يصحب التنسيق على مستويات كافة الحكومة جهودا رامية لرفع قدرات الإدارة التنظيمية على مستوى السلطات المحلية. لا بد للحكومات الوطنية أن تلعب دورا في دعم تطوير القدرات المحلية في الإدارة التنظيمية من خلال تدابير إدارة وتدبير مالية مناسبة ومن خلال الحوافز المناسبة وكذلك من خلال توفير المشورة والتدريب للمسؤولين.

الفجوات في القدرات لا تنحصر فقط في مقدرة الحكومات المحلية على تنفيذ التنظيمات الوطنية بل تمتد أيضا لتعريف تلك الحكومات المحلية لاستراتيجياتها الخاصة في الإدارة التنظيمية بما في ذلك تقييم الأثر التنظيمي والإصلاحات اللازمة. ومع تحول مطالب الإدارة التنظيمية إلى مطلب استراتيجي، غالبا ما تكون القدرات على المستوى المحلي غير كافية أو تظهر تباينات بالغة بين الأطراف الفاعلة المحلية المختلفة (وبخاصة بين المناطق الحضرية والريفية). كما يوجد نوع من التبادلية بين بروز المعلومات المتاحة على المستوى المحلي (من خلال الاتصال القريب مع المواطنين والشركات) وخطر الانجراف نحو مصالح خاصة بدلا من المصلحة العامة أو تبني مفهوم ضيق للمصلحة العامة.

تؤثر محدودية القدرات على تنفيذ التنظيم وتصميمه عبر مستويات الحكومة. تخترق الاعتمادية المتبادلة عبر مستويات الحكومة السياسات العامة ويكون لها تبعات محلية وعالمية على حد سواء. تتم معظم الاستثمارات في النمو الأخضر وفي البنية التحتية على المستويات المحلية/ الإقليمية. في سياسة الطاقة، تصدر المدن نحو 76% من غازات الدفيئة المرتبطة بإنتاج واستخدام الطاقة في العالم. ولتحقيق الفعالية يجب تنفيذ الالتزامات التي تتعهد بها الحكومة المركزية على المستوى المحلي بطريقة مناسبة.

## 12. التعاون التنظيمي على المستوى الدولي

يزداد الاقتصاد عولمة مما يعني أن التعاون التنظيمي على المستوى الدولي يجب أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر وتخطيط سياسات بعيدة المدى تشمل على النهوض بمستوى الشفافية أمام المواطنين والشركات.

تدابير الإدارة الرسمية للتعاون التنظيمي على المستوى الدولي وتبعاتها العملية غير مفهومة بشكل كافٍ. فقد فضحت أزمة 2008 الفجوات التنظيمية في القطاع المالي؛ كما باتت قضايا التنسيق على مستويات التنظيمات المختلفة المختصة بالطاقة والصحة والبيئة والنقل وبسلامة المستهلك واضحة للعيان. كانت العولمة وسوف تظل عنصراً محركاً رئيسياً للتغيير ولإثارة قضايا التنافسية في أية تحليل لجدول الأعمال التنظيمي المحلي في أي دولة. يجب أن تأخذ أجندة السياسة التنظيمية المحلية بالحسبان مشاكل المخاطر العابرة للحدود وعليها أن تسهم في الحيلولة دون نشوء مشاكل منهجية على المستوى الدولي تكون ذات تبعات ضمن حدود بلد ما. ينبغي على الحكومات أن توازن بين هدف منع تحول التنظيمات إلى عوائق غير مناسبة للتجارة في السلع والخدمات بينما تضمن أيضاً أن تكون أنظمتها التنظيمية فعالة في تحقيق أهداف السياسات العامة وتعزيز الثقة في قدرات النظام التنظيمي.

التحديات في غالبيتها مسألة أسلوب حكم وإدارة ينطوي على سلطات وأطراف معنية أجنبية ومحلية. ويمكن ممارسة التعاون التنظيمي على مستوى هيئة أو على أساس التعاون على كافة مستويات الحكومة؛ كما يمكن أن يشمل التزام بتبادل المعلومات بشأن التنظيمات الحالية والمبادرات تنظيمية جديدة أو التشاور مع الهيئات النظيرة في أنظمة اختصاص أخرى قبل وضع التدابير؛ أو يمكن أن يستند إلى التعريف المشترك للمشاكل التنظيمية الواجب التعامل معها مع تعريف مشترك لجدول الأعمال التنظيمي. في الحالة الأخيرة، تكون هناك حاجة للتعاون في إجراء مختلف أنواع التحليل الفني وتحليل السياسات بغرض التوصل إلى حلول للمشاكل التي سيتم العمل عليها ويكون هناك مشاركة في العمل على إعداد النصوص التنظيمية.

في الحدود الدنيا، يجب على الحكومة أن تضمن قيام أنظمة وضع القواعد باعتبار الآثار المحتملة على الأطراف خارج الحدود القومية وأن توفر الفرص للتشاور مع الأطراف الخارجية عند إعداد التنظيمات. لا بد من إعداد القواعد في المنتديات الدولية بناء على معلومات عن ممارسات تقييم الأثر الرشيدة وألا تكون مقيدة أكثر من اللازم لتحقيق الأهداف التنظيمية الشرعية.

يجب على الحكومات أن تنظر في إسناد أساليبها التنظيمية إلى المعايير الدولية ذات الصلة وبشكل أكثر عمومية ينبغي عليها أن تأخذ بالحسبان التزاماتها الدولية مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية/ الجات. وبشكل خاص يجب على الحكومات أن تضمن قيام أنظمتها بمنح المنتجات والخدمات الأجنبية معاملة لا تقل عن تلك التي تتلقاها المنتجات والخدمات المشابهة ذات المنشأ الوطني أو تلك التي تكون منشأها أي دولة أخرى.

## المراجع

- OECD (1995), Recommendation of the Council of the OECD on Improving the Quality of Government Regulation (توصيات مجلس تحسين جودة التنظيمات الحكومية التابع للمنظمة الأوروبية للتعاون في الميدان الاقتصادي والتنمية), 9, OECD Reference Checklist for Regulatory Decision Making, OECD, Paris, March 1995, OECD/GD(95)95, OECD, Paris.
- OECD (1997), The OECD Report on Regulatory Reform (تقرير المنظمة بخصوص الإصلاح التنظيمي), OECD, Paris.
- OECD (2005), APEC-OECD Integrated Checklist for Regulatory Reform (قائمة المراجعة المدمجة لمؤسسة التعاون الآسيوي والباسيفيكي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للإصلاح التنظيمي), OECD, Paris.
- OECD (2005), Guiding Principles for Regulatory Quality and Performance (المبادئ الموجهة لجودة التنظيمات والأداء التنظيمي), OECD, Paris.
- OECD (2009a), OECD Reviews of Regulatory Reform, Regulatory Impact Analysis: A Tool for Policy Coherence (مراجعات المنظمة للإصلاح التنظيمي وتحليل الأثر التنظيمي: أداة للانسجام في السياسات), OECD Publishing, Paris.
- OECD (2009b), "Bridging the Gaps between levels of government" (جسر الهوة بين مستويات الحكومة، تعقيف عن السياسات), Policy Brief, OECD, Paris.
- OECD (2009c), Recommendation of the Council on Competition Assessment (توصية مجلس تحليل المنافسة), C(2009)130, OECD, Paris, 22 October.
- OECD (2009d), Indicators of Regulatory Management Systems (مؤشرات أنظمة الإدارة التنظيمية), 2009 Report, OECD, Paris, December.
- OECD (2010a), Better Regulation in Europe (تشريعات أفضل في أوروبا), Reviews in 15 countries, available at [www.oecd.org/gov/regref/eu15](http://www.oecd.org/gov/regref/eu15) (دولة متوفرة على الموقع).
- OECD (2010b), OECD Reviews of Regulatory Reform, Risk and Regulatory Policy: Improving the Governance of Risk, OECD Publishing, Paris.
- OECD (2010c), OECD Reviews of Regulatory Reform, Australia, Towards a Seamless National Economy, OECD Publishing, Paris.
- OECD (2011b), Making the Most of Public Investment in a Tight Fiscal Environment – Multi-Level Governance Lessons from the Crisis, OECD Publishing, OECD, Paris.
- OECD (2011c), Competition Assessment Toolkit: Principles, OECD, Paris, available at [www.oecd.org/competition/toolkit](http://www.oecd.org/competition/toolkit).
- OECD (2011d), Competition Assessment Toolkit: Guidance, OECD, Paris, available at [www.oecd.org/competition/toolkit](http://www.oecd.org/competition/toolkit).
- OECD (2011e), Regulatory Policy and Governance: Supporting Economic Growth and Serving the Public Interest, OECD Publishing, Paris.



